أصل الحكاية

محمود الفرعوني

طنطا بوك هاوس
Tanta Book House

أصل الحكاية

محمود الفرعوني

الطبعة الأولى: مايو 2017

رقم الإيداع:

2017 /6354

الترقيم الدولي:

978 – 977 – 6751 – 41 – 3

الإشراف العام:

أحمد منتصر

طنـــــطا بوك هاوس

للنـــــــشر والتوزيع

الـورقي والإلكتروني

ت: 01007241813

facebook.com/TantaBookHouse

إهداء

إلى روح جدي مينا الذي وحد أمتنا المصرية أول وأعظم أمة في التاريخ.

إلى أمي وكل أم مصرية ايزيس التي انتصرت بإرادة الخير على قوى الشر ولملمت جسد أوزير من أرضنا المصرية المقدسة..

إلى كل مصري ومصرية فخورين بمصريتهم ومعتزين بها ويعتبرونها قدس أقداس البشرية.

إلى كل أنبياء الحرية الذين قالوا "لا" للظلم والوصاية والاستبداد في وجه من قالوا "نعم"

إلى روح شهداءنا الأبرار الذين ضحوا بدمائهم الطاهرة من أجل رفعة مصرنا الغالية.

إذا كنت لا تقدر أن تقول "لا" في وجه من قالوا " نعم" فأنت لست حراً.

إذا كنت لا تقدر أن تزرع فل وياسمين في غابات مليئة بالشوك فأنت لست مبدعاً.

إذا كنت لا تقدر أن تحلم بالحرية في كابوس الوصاية والاستبداد فأنت لست بمناضل.

أما إذا طاوعك ضميرك على تأييد القمع والاستبداد فأعلم أن نهايتك الحتمية في مزبلة التاريخ.

المحتويات

1- حلم مصري

2- مصر هي قدس أقداس البشرية

3- الحبالصه أسرة واحدة بلا عائلات

4- ماذا لو كنت رئيسا

5- ما العمل

6- محطات التغيير في مصر

7- أحلام الطبقة الوسطى

8- ثقافة الإقصاء

9- هل سيفعلها أخوة الوطن

10- دولة الموظفين

11- الجهاز الإداري للدولة: كيف حكم الموظفين

12-البديل الليبرالي

13-الحزب المصري الليبرالي الذي تشرفت أن أكون وكيل مؤسسيه قبل رفضه

حلم مصري يتحقق

حلمت مثلما حلم أبناء جيلي بيوم نستنشق فيه هواء الحرية الذي حرمنا منه حتى كدنا أن نختنق وتعود مصر كما كانت دائما مهد الحضارة وقلب العالم كقائدة للبشرية فحلمت ومازلت احلم.

وفى ذات يوم من الأيام حلمت كأني على سطح القمر أشاهد جميع قارات العالم، وإذ بقارة أسيا تطبق على قارة أفريقيا، وتنهمر منها خلائق عديدة فرس رعاة أتراك عرب صهاينة.. .الخ، يجرون نحو نهر النيل.

يا للروعة! إنها سمكة بطول النيل وعرضه.. تسبح بين شاطئيه في جلال ووقار.. فضية الجسم ذهبية الزعانف.. تتنفس بخياشيمها الجبارة من ماء النيل.. لم أر في حياتي سمكة بهذا الحجم وهذا الجمال.

هجم الأعداء عليها أحاطوا بها من كل جانب.. قصوا زعانفها.. كشطوا قشورها وهم يصيحون.. فلوس.. فلوس.. نهشوا لحمها حتى ظهرت عظامها،

هرج ومرج.. صراخ وصياح من كل جانب.. إنسان يصرخ ويبكى.. أكبر سرقة في التاريخ..

سرقة أجمل سمكة في العالم.

قام أهلها من على ضفاف النيل يدافعون عنها.. ولكن الغزاة فتحوا على نهر النيل مياه الخليج الفارسي والبحر الميت، اختلطت المياه المالحة بالمياه العزبة، كادت

السمكة أن تختنق.. لم تتعود خياشيمها على المياه المالحة..... فالبحر الميت ليس فيه حياة.

أصوات مبهمة.. أسمعها ولا أرى أصحابها.. افشوا الأمية بينهم، فالذين لا يقرئون ينهزمون.. صوت آخر أحكموهم بالقمع والاستبداد فالعبيد لا يصنعون حضارة.. صوت آخر انشروا التعصب الديني بينهم، فهو كفيل بتمزيق دولتهم.. وزوروا تاريخهم حتى لا توقظ روحهم القومية.

أوشكت السمكة على الموت، ولكن فجأة ظهر شباب ثورة اللوتس ممثلين لجميع أبنائها، محمد وجرجس وإيزيس واجتمعوا حول السمكة، وهى توشك على الهلاك، واستقر رأيهم على خطة من شقين: شق نظري وهو إيقاظ أهلها النيام، وشق عملي وهو تفجير ثورة تزيل القيود التي كبلتهم لصنع تاريخ جديد للبشرية ينعم فيه جميع البشر بنور الحرية وأمن العدالة.

فتدفقت مياه عذبة بلون السماء والبحار غسلت النيل من المياه الملوثة بالاستبداد وفتحت نوافذ الحرية فتدفق منها هواء طلق مثيرا للإبداع بلا حدود.

عادت للسمكة الحياة.. نمت زعانفها من جديد.. أخذت تمخر عباب النهر في انسيابية وجمال.. وقبل أن أستيقظ من النوم إذا بى أرى جدي أحمس وهو يسلم علامة العنخ (مفتاح الحياة)، لمن يلملم جراح الوطن ويقدس أرض الأجداد ويحترم حريات الإنسان، فتذكرت على الفور الأسطورة المصرية الرائعة عندما لملمت إيزيس جسد زوجها أوزير في أول صراع بين الخير والشر في تاريخ البشرية.. فيا له من حلم عجيب!

فدعونا نحلم ولا تستكثروا علينا مجرد حلم فالحلم ليس بجريمة؛ دعونا نحلم ونتذوق طعم الحرية ونستنشق هواءها الذي حرمنا منه طويلا فبنك العدالة ما زال مفتوحاً بالرغم من أن أنصار الوصاية يحاولون غلقه بحجة أن الرصيد لا يكفي أو أننا غير مؤهلين للديمقراطية، دعونا نحلم بالمستقبل بعد أن سرقوا منا الماضي وأصبح الحاضر لا يطاق، دعونا نشعل شمعة الحرية وسط ظلام القهر والاستعباد؛ نحلم بعقد اجتماعي جديد يتم فيه تداول السلطة في دولة مدنية ليبرالية تقدس الحريات الفردية وتحترم حقوق الإنسان... دولة نكون فيها مواطنون أحرار وليس رعايا، دولة يحكمها القانون وليس عساكر الأمن المركزي وزوار الفجر. ليس هذا هو نهاية الحلم، بل هو البداية لقيام مصر بدورها التاريخي الذي تستحقه كنموذج للحريات في منطقة تعاني شعوبها من ظلمات التطرف وجحيم الاستبداد.

مصر هي قدس أقداس البشرية

ماذا عساي أن أفعل حتى أبعد الذكريات من أمام عيناي؟ هكذا قال الشاعر جون كيتس وهكذا نفعل نحن أحفاد أول وأعظم حضارة في تاريخ البشرية. فمنذ أكثر من ستة ألاف عام وحد جدنا مينا مصر فكانت أول دولة في التاريخ. وكان باقي البشر يعيشون في الظلمات- عبارة عن قبائل متناثرة هنا وهناك يقتادون على الرعي والصيد- فأخرجتهم مصر من ظلمات الحياة البدائية إلى نور الحضارة. فقد أكتشف أجدادنا الكتابة والزراعة فأقاموا أول دولة على ضفاف النيل وبإبداعهم وعملهم حولوا المكان إلى جنة أرضية وهو ما جعل أفئدة من الناس تهوي إليها؛ ولان الإبداع في جينات المصريين ومنهج حياة لا يتوقف طوال التاريخ فقد علموا البشرية معنى الأخلاق والعدالة (ماعت) والفن والضمير فكانت بحق فجر الضمير الإنساني. وبزر أجدادنا اللبنة الأولى لجميع العلوم التقنية والإنسانية حتى أن علم الكيمياء اشتق من اسم مصر كيميت؛ وكانت مصر سابقة للبشرية في الاتجاه للدين الذي وظف لخدمة الإنسان فكانت حرية المعتقد من خلال التعددية الإيمانية عند أجدادنا العظماء من أسباب التقدم والرقي دون أن يخون أحدهم الأخر أو يحاكمه بسبب معتقده وخرجت الإرهاصات الأولى لليبرالية من مصر مثلها مثل باقي الأفكار من إتقان للعمل والتسامح وقبول الأخر؛ أما من يحاكم فهو من يلوث مياه النيل أو يضر بالمصالح المصرية أو ينتهك قوانين ماعت للعدالة.

ألا يحق لنا إذن نحن المصريين أن نفتخر بمصريتنا ونعتز بها ونعلي من شأنها ونعتبرها قدس أقداس البشرية ؟ أليس من الواجب علينا أن نعلي من شأن الانتماء إلى مصر ونفضلها عن أي مكان أخر؟ ألا يحق لنا نحن أصحاب هذه الحضارة التي استمرت في جيناتنا وثقافتنا أن نفتخر بكوننا مصريين وندين بالولاء والانتماء لمصر فقط وليس لأي شيء خارجي أخر بمعنى أن تكون في قلوبنا وعقولنا أولا وأخيرا.

ففي البدء كانت مصر ويشكل المصريين الحاليين بثقافتهم وتاريخهم الحضاري جنس أرقى من باقي البشر عرقيا وحضاريا. ففي الوقت الذي كان الأوربيين في غياهب الجهل والتخلف يعيشون على الأشجار ويقتادون من الرعي ولم يعرفوا معنى فكرة الدولة إلا في القرن ال17 ولم تحصل المرآة الأوربية على حق التصويت حتى القرن ال19؛ وكان العرب في الخيام عبارة عن قبائل تحارب بعضها البعض في حياة بدائية رجعية؛ وأنشأ المافيا الأمريكان دولتهم على جثث شعب الهنود الحمر السكان الأصليين الذين أبادوهم عن بكرة أبيهم؛ بينما كان أجدادنا يعيشون في دولة القانون والعدالة في حياة حضارية متقدمة علمت البشرية معنى الأخلاق والضمير والفن. وهنا علينا أن نتساءل ما الذي يجعلنا نهين أنفسنا وندرس لأطفالنا قصص من عينة عنترة بن شداد الذي يمجد حياة البدو بقبائلهم التي تتناحر مع بعضها والتي تعلو من شأن فكرة القبيلة التي تختلف تماما عن ثقافتنا المصرية؟ ما الذي يفيدنا من هذه القصص التي تكرس القبلية غير انتشار الثأر والقبلية المتخلفة خاصة في الصعيد. فقد عاش المصريون طوال تاريخهم العريق مواطنون في دولة مركزية وأحده لها حدود ثابتة على مر الزمان وداخل هذه الحدود انصهرت أقوام عديدة

صنعت السبيكة المصرية الحالية. لماذا لا ندرس سير أجدادنا الحقيقيين أمثال حور محب ورمسيس الثاني والمهندس وأبو الطب امحوتب وباتا وسقنن رع تاعا أول شهيد في تاريخ مصر.

لماذا لا نتمسك بمصريتنا الخالصة وبميراثنا الحضاري ونقيم المارد المصري من قمقمه مثلما حدث في عهد محمد علي عندما خرج من العباءة العثمانية فاستطاعت مصر السيطرة على مجالها الحيوي حتى منابع النيل شريان حياتنا؛ وبعدها في ثورة 19 التي مهد لها رواد النهضة وأحيوا فكرة القومية المصرية فكانت إيذانا ببدء شرارة الثورة ضد المحتل البريطاني. والأمثلة أكثر من أن تعد في تاريخ مصر العريق وأخرها ثورة 25 يناير التي ألهمت وأبهرت العالم وجسدت أسمى أحلام البشرية في الحرية والكرامة فكاد باقي العالم أن يصرخ ويقول ليتني كنت مصريا.

والسؤال الآن لماذا ننسب أنفسنا إلى الآخرين الأدنى منا حضاريا؟ لماذا ننسب أنفسنا لحضارات وثقافات مختلفة عنا جذريا؟ ففي مصر الآن ثلاث انتماءات: انتماء لمصر/ انتماء للعروبة/ انتماء للهوية الدينية. في الانتماء الأول مصر للمصريين وحدودنا معروفة قدم التاريخ؛ وفي الثاني يمتد انتمائنا حتى حدود العراق الشرقية بدعوى العروبة التي تتشكل في أوهام البعض من المحيط إلى الخليج والتي ترى أن كل من يتحدثون العربية يشكلون أمة واحدة؛ وفي الثالث يتسع انتمائنا حتى مسلمي إندونيسيا والفلبين وهؤلاء لا يؤمنون بفكرة الوطن ويرون أن كل المسلمين يشكلون أمة واحدة وأن المسلم الأمريكاني والتركي أو حتى الإسرائيلي أقرب إليهم من جارهم المسيحي المصري!

والسؤال البديهي هنا هل هناك تعارض بين هذه الانتماءات؟ والجواب البديهي أن الانتماء ينبت على الأرض المشتركة وتصنعه المصالح المشتركة والتي لا تحتاج إلى إثبات وأيضاً المرشحة للتحقق على أرض الواقع وإلا صار كابوساً. فهل نحن بالفعل جزء من كل أم أن مصر كل بزاتها ليست في حاجه إلى إضافة ؟

أولاُ. هل نحن عرب؟ يقول أنصار هذا الاتجاه أننا عرب طالما نتحدث اللغة العربية. فهل نحن بالفعل نتحدث العربية أم أننا نتحدث الهيروغليفية ببعض التطور الذي حدث لها والأمثلة أكثر من أن تعد أو تحصى. فقواعد اللغة المصرية القديمة مازلنا نتكلم بها؛ ففي العربية تقول: هذا الولد بينما في مصر نقول الواد ده اسم الإشارة يأتي بعد الاسم وليس قبله. وهناك العديد من الألفاظ التي ننطقها كما هي بالهيروغليفية على سبيل المثال: نقول للطفل أمبو بمعنى اشرب؛ وتاتا تاتا بمعنى امشي؛ وأديني شوية فول مدمس أو بصارة؛ ويا نطره رخي رخي بمعنى انزلي وهي جمل مصرية بالكامل؛ ونقول وحوي يا وحوي اياحه بمعنى نورتي يا اياحة وهي الملكة اياح حتب أم الملك أحمس التي قادت المعارك ضد الهكسوس. ولنفترض جدلا أننا نتحدث العربية هل اللغة تشكل قومية؟ بمعنى هل كل من يتحدثون لغة معينة يشكلون أمة واحدة؟

والإجابة بالطبع لا فكثير من الدول ومنهم الأمريكان يتحدثون الانجليزية ولا يطلقون على أنفسهم انجليز أو بريطانيين باعتبار أن البريطانيين أصل الانجليزية؛ وكثير من الدول الأفريقية تتحدث الفرنسية ولم نسمعهم ذات يوم يطلقون على أنفسهم فرنسيين. علاوة على أن كثيرا من الدول تتحدث أكثر من لغة مثل سويسرا

التي تتحدث أربع لغات وكندا التي تتحدث لغتين. فلكل أمة كيانها الخاص إذن اللغة لا تشكل قومية. بالإضافة إلى أننا لم ولن نكون عرباً وعار علينا أن ننتسب إليهم فنحن لدينا تاريخ عريق ومصر دولة قومية قبل ظهور فكرة القومية العربية (التي اخترعها الشوام للتخلص من الاحتلال العثماني) ومعروفة بحدودها الحالية من أيام المصريين القدماء؛ ومن قديم الأزل والمصريين مؤمنين أنهم مختلفين عن العرب وعندما يقول المصري كلمة العرب فهو يقصد تحديدا شعوب شبه الجزيرة العربية. وثقافتنا تختلف تماما عن ثقافة تلك الشعوب فحضارة المصري وجيناته الثقافية تختلف عن ثقافة السعودي أو العماني أو الموريتاني أو الليبي..الخ؛ وثقافتنا وعاداتنا تختلف تماما عن ثقافة شبه الجزيرة العربية؛ والشعوب المتحدثة بالعربية لا يجمعها وحدة تاريخ أو وحدة ثقافية يمكننا فقط أن نتعاون مع تلك الدول على أساس المصلحة المصرية. فالعروبة وهم غير واقعي لا وجود له إلا في خيال العروبيين أمثال حزب البعث ومن بعده عبد الناصر الذي غير اسم مصر العظيمة إلى الجمهورية العربية المتحدة!

فمصر كل بزاتها لا تحتاج إلى الانتساب لغيرها فهي فقط مصر العظيمة والمصريين الحاليين يشكلون أمة قائمة بذاتها وهم أحفاد الفراعنة العظماء لذلك علينا أن نحذف أي إضافة تلتصق باسم مصر مثل العربية أو غيره. وتعاملنا مع باقي الدول يجب أن يكون حسب مصلحة مصر فقط. ومن ثم فإن من ينتسب إلى العرب أو غيرهم عليه أن يذهب للجزيرة العربية حيث وجود العرب هناك لان الانتماء ليس به مجاملة إما أن تنتمي أو لا تنتمي.

هل الدين يشكل قومية؟ بالطبع لا فهناك خمس دول معظمها مسلمين لا يتحدثون العربية وهم تركيا واندونيسيا وإيران وباكستان وماليزيا؛ علاوة على أن جميع دول العالم بها نسبة من المسلمين وبالطبع لا يشكلون هوية واحدة.

فالولاء والانتماء يجب أن يكون للأرض وللناس، الأرض هي مصر بحدودها التاريخية ولا ولاء لغيرها، والناس هم المصريون عنصر واحد لا عنصرين تجمعهم حقوق المواطنة في مجتمع مدني يحكمه دستور علماني تعاقدي يتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ دستور يعيد لمصر مكانتها وريادتها في مجال الحريات والديمقراطية حيث بدأت مصر تجربتها النيابية في عام 1866 كما كانت من أوائل الدول التي وقعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وهنا نسأل أيضاً هل يمكن أن يكون الانتماء مزدوج بمعنى هل من الولاء والانتماء الحصول على جنسية دولة أخرى؟

بالرغم من أن الحصول على جنسية أي دولة حق من حقوق الإنسان لا يمكن إنكاره إلا أن الجنسية المزدوجة تعني الولاء المشترك ومن المفترض أن الولاء لمصر لا ينازعه أي ولاء أخر لذلك من حق أي أحد أن يحصل على جنسية دولة أخرى بشرط التخلي عن الجنسية المصرية؛ ولا يجوز منح الجنسية المصرية لغير المصريين لان المصري هو من لديه ولاء وحيد لمصر وتاريخها وثقافتها وبالتالي عليه أن ينتمي إلى تراث مصر التاريخي ويعتز ويفخر به.

وهنا يسأل البعض ما الذي يضرنا من الانتساب للعرب أو لغيرهم؟ وإجابتي أن هناك الكثير من القضايا التي غلبنا فيها مصلحة الغير على مصلحة مصر بحجة أننا

عرب. فخضنا أربعة حروب بسبب فلسطين وربطنا مستقبل مصر بحل القضية الفلسطينية بالرغم من أن هذه القضية تخص الشعب الفلسطيني وحده وعليه حسم هذا الصراع بالطريقة التي يراها حرباً أو سلما دون أن يكون على حساب مصر وهذا لا يعني أبدا أن نكون أصدقاء لدولة عنصرية تهدد أمننا القومي مثل إسرائيل. فمن المفترض أن الانتماء إلى مصر فقط يكون المقياس الذي نقيس عليه كافة السياسات فما كان في صالحنا نكون معه والعكس صحيح فمثلا ما الأكثر أهمية لنا أليس النيل المصري شريان حياتنا أم البترول الخليجي ؟

علينا إذن كمصريين أن نستلهم روح 25 يناير لإعادة مجد الإمبراطورية المصرية ليس احتلالا للغير ولكن بالسيطرة على مجالنا الحيوي بنشر ثقافتنا المصرية المبنية على التسامح وقبول الأخر لنخرج البشرية من ظلمات الديكتاتورية والجهل إلى نور الحرية والحضارة فهذا قدرنا وعلينا تحمل مسئوليتنا التاريخية. علينا أن نتحمل قدرنا كأول وأعظم دولة في التاريخ بنشر ثقافة السلام في العالم؛ ومنطقة الشرق الأوسط تبحث عن من يقودها في مجال الحريات والإصلاح ولن يقوم بهذا الدور سوى مصر ولكن بعد أن تكون قد أنجزت ديمقراطيتها مما بجعلها جديرة بهذا الدور كما كانت دائماً في قلب العالم، كما أن انتهاء الصراع في الشرق الأوسط مرهون في جانب منه بقيادة مصر للمنطقة إلى طريق الحريات وهذا هو الدور الذي يتوق إليه باقي العالم من مصر وعلينا تلبية النداء. ولن يتم ذلك إلا بالانتماء والولاء الحقيقي لمصر دون غيرها.

لكن الانتماء إحساس رومانسي لابد أن يترجم إلى أفكار عملية وسياسات وواقع معاش، وهذا هو الدور الذي يبحث عمن يقوم بتنفيذه، يبحث عن قوة سياسية لها فكر خلاق ومبدع بعيداً عن الأفكار الجاهزة التي تتعاطاها النخبة الحالية، قوة سياسية جريئة تكون أولوياتها أن مصر مجتمع مدني تحكمه قوانين من صنع البشر قابلة للإضافة والحذف كلما جد جديد وأن الثوابت قامت ليتجاوزها البشر بوعي وفي خطوات ثابتة وأن الماضي مصابيح لتنير لنا الطريق إلى المستقبل؛ والمستقبل يصنعه المواطنون الأحرار وهو ما يتطلب حرية الفكر والإبداع بلا قيود. فهل سيفعلها أحفاد الفراعنة ويعيدوا مجد الإمبراطورية المصرية من خلال الحفاظ على هويتها الخالصة وهي أن تكون في قلوبهم وعقولهم أولا وأخيرا وفوق باقي البشر.

فإلى كل مصري ومصرية معتزين بمصريتهم وفخورين بها؛ علينا أن نعي أننا في صراع على هوية الدولة. الصراع بين استمرار أول وأعظم دولة في التاريخ وبين دولة بلا هوية؛ بين القومية المصرية وفكرة الوطن بحدوده المعروفة عبر التاريخ وبين أن تكون مصر جزء من كل أو مجرد وسيلة لفكرة وهمية وليست غاية في حد ذاتها. بين استقلال مصر وتقدمها لتقود البشرية كما تستحق وبين أن تكون أحد الولايات التابعة؛ بين الحرية والاستبداد؛ بين النور والظلام؛ بين العلم والجهل؛ بين الحضارة المصرية العظيمة وبين فكرة القبيلة والعشيرة؛ بين أن نكون أو لا نكون؛ بين مصر كغاية في حد ذاتها وبين من يعتبرها جزء من عالم أدنى منا حضاريا.

الحبالصة أسرة واحدة بلا عائلات

لما سئل تشارلز ديكنز في روايته "ديفيد كوبرفيلد': هل أخوك رجل مرن يا بيجوتي؟ 'كنت أتساءل بحذر. فتعجب بيجوتي قائلاً 'ما هو الرجل المرن!' لو سئلت نفسك وأصدقائك ومعارفك ستفاجأ أن اغلب إجاباتكم ستكون مثل إجابة بيجوتي. لان الناس كانت في سبات عميق أو سجن يشعرون فيه بالأمان لأكثر من 60 عاما وجاءت ثورة يناير أخرجتهم من السجن ليتوهوا في صحراء لا يعرفون نهايتها فخرج كل المكبوت من صراعات وأحقاد للنور. صحيح أن هذا يمكن أن يحدث بعد سقوط أي نظام ديكتاتوري خاصة في مجتمع حرم من الليبرالية؛ لكن من غير الطبيعي أن يتحول كل هذا للمستوى الإنساني الاجتماعي في حضارة فجر الضمير الإنساني. والمرونة التي اقصدها ليس معناها انك تتخلى عن أفكارك ولكن أن تقبل الأخر كما هو وتفصل ما بين اتجاهك الفكري وعلاقاتك الاجتماعية وهو ما يتطلب وجود مناخ من الحريات تتنافس فيه جميع الآراء والأفكار بدون قيود أو وصاية أو قمع واستبداد وهذا هو جوهر الليبرالية. المرونة ومحبة الناس ليست بضعف فالضعف الحقيقي انك تتعامل مع الآخرين بعنف ولا تناقش الأفكار وتكيل الاتهامات لمن يختلف معك.

فبعد ثورة يناير انتشر السلاح بكميات هائلة خاصة في الصعيد وارتفعت وتيرة التعصب القبلي العائلي؛ هذه القبلية التي لم تكن يوما من سمات الشخصية المصرية؛

فكرة القبيلة أو ما يسمى بالعائلة فكرة بدوية عربية فالعربي يعرف نفسه بأنه من قبيلة فلان أما المصري فيقول أنه من بلد كذا وهذا فرق ثقافات. فكرة العائلة في الصعيد التي حلت علينا من العرب فكرة شريرة تجعل الانتماء للعائلة يفوق الانتماء للوطن وعلاقة الدم اقرب من علاقات الجيرة والصداقة ويحل قانون الغاب والجلسات العرفية بدلا من قانون الدولة (حتى عند عقد الجلسات العرفية يأتون بالمجرمين القدامى ويقفون مع الجاني ويلومون الضحية إذا كان الجاني من عائلة ذات نفوز) فالقبلية سبب معظم مشاكل الصعيد بداية من خلق مجتمع مغلق طائفي قبلي بكل ما يصاحب ذلك من أمراض اجتماعية خطيرة منها الثأر والتسابق في شراء الأسلحة بعقلية قبلية مقيتة مما يولد الكراهية بين الناس.

بحلم باليوم الذي تنتهي فيه هذه الفكرة الشريرة وتتحول أموال شراء الأسلحة لبناء المصانع والأبحاث العلمية والعمل الخيري فتزرف ايزيس دمعها فرحا بدلا من الدم؛ دعونا نحلم فالخير دائما ما ينتصر في النهاية ولن يظل مهزوما كما قال الفيلسوف كانط بل إن الشر مجرد عربيد صاخب الصوت؛ دعونا نشعل شمعة الحب وسط ظلام القبلية المقيت؛ دعونا نكسر حاجز الخوف ونتجاوز ثوابت القبلية المخيف.

ولا أخفيكم سرا أنني أعيش في قرية يسودها علاقات المودة والمحبة؛ قرية الحبالصة؛ تلك القرية التي تبدأ حروفها بكلمة "الحب" التي تربط بين جميع أهالي القرية. فكم اعشق هذه القرية المصرية العظيمة؛ عظمة الحبالصة في تنوعها فيوجد بها جميع الاتجاهات الفكرية وتجد بها المساجد والكنيسة وكلمة السر هو الحب الذي يسود

بين جميع أهالي القرية التي يبلغ تعدادها 15 ألف نسمة..الحبالصة نموذج مصغر فريد لأحفاد الفراعنة العظماء أصحاب أول وأعظم حضارة في تاريخ البشرية أحفاد مينا وأحمس واموحتب وتحتمس...لذلك بحلم باليوم الذي يستدعي فيه أهلنا مخزونهم الحضاري وتنتهي الفكرة الشريرة للعائلات فقد حان الآن موعد التبرؤ من القبلية وعودة روح الحب التي تسكن في وجداننا بأن نغرد خارج السرب الذي قيدنا كالقطيع دون إرادتنا لنعلن بصوت حر مسموع أن "الحبالصه أسرة واحدة بلا عائلات".

بحبها بعنف وبرقة وعلى استحياء

واكرهها وألعن أبوها بعشق زى الداء

واسيبها واطفش في درب وتبقى هي ف درب

وتلتفت تلاقينى جنبها في الكرب

والنبض ينفض عروقي بألف نغمة وضرب

على اسم الحبالصة مع الاعتذار لعمي صلاح جاهين..

ماذا لو كنت رئيسا ؟

تعاني الأمة المصرية من أزمات كثيرة ومتعددة طال عليها الزمن وبسبب تعدد تلك الأسباب فنحن في حاجة إلى حزمة هائلة من السياسات المختلفة لتكنس ما تراكم من زمن طويل، ولكن الحلول يصنعها البشر ويقومون على تنفيذها بجدية وبدون حرصهم عليها لا شيء يتم.

فالأمة المصرية اليوم في أسوأ حالاتها حتى صرنا أعداء لبعضنا البعض، والكل يبحث عن حل في غياب رؤية مشتركة، بل غاب عنا الحلم الكبير في العيش في دولة عصرية قوية تقود ولا تقاد مزدهرة بوفرة المنتجات وذكاء العقول. غياب هذا الحلم هو الأرضية التي نبتت عليها كافة الأعشاب السامة في حياتنا، فالحلم الذي راود المؤسسون هو الذي أقام أمريكا القوية وليس الدولار، وشرط تحقيق الحلم هو الحرية التي تطلق الإبداع والخيال..فسرحت بخيالي حتى وصلت لحالة الجنون وتخيلت كما لو كنت رئيسا.

لو كنت رئيسا لطبقت الديمقراطية شبه المباشرة فلا يتم تمرير أي قوانين دون مناقشتها والموافقة عليها بالأغلبية وذلك في هايد بارك يتم إقامته في كل محافظة من محافظات مصر.

لو كنت رئيسا لجعلت جميع المناصب في الدولة بالانتخاب الحر المباشر بدءا من عمد القرى مرورا بالمحافظين وصولا إلى رئيس الجمهورية.

لو كنت رئيساً لغيرت علم مصر إلى الأهرامات وأبو الهول بدلا من النسر والألوان الثلاثة التي لا ترمز لحضارتنا العريقة؛ ولأصبح اسم مصر بدون أية إضافات أخرى فمصر ليست جزءاً من احد وليست بحاجه لان تنسب لغيرها هي فقط الأمة المصرية العظيمة.

لو كنت رئيساً لقمت بخصخصة القطاع العام ووزعت أصوله على المواطنين بالتساوي؛ ولفتحت الباب أمام الاستثمار الخارجي بشرط ألا يمتلك الأجنبي أصول أو أراضي مصرية) وللمستثمر حق الانتفاع فقط فأرض مصر لا يملكها إلا المصريين).

لو كنت رئيسا لاستبدلت الدعم العيني الذي لا يستفاد منه إلا الأثرياء والموظفين المرتشين إلى دعم نقدي يوزع على الطبقتين الفقيرة والمتوسطة (فالفقراء في بلادي لا يحصلون من الدعم أكثر من رغيف الخبز وأنبوبة الغاز وبطاقة التموين) ..والدعم الحالي في الموازنة العامة للدولة 210 مليار إذا وزع نقدا على 50 مليون مواطن يكون نصيب كل مواطن 4200 جنيه سنويا أي بما يعادل 350 جنيه شهريا فالأسرة المكونة من 5 أفراد تحصل على 1750 جنيه شهريا.

لو كنت رئيسا لأبعدت جيشنا الوطني (أول جيش في التاريخ جيش الشمس) عن المعادلة السياسية والاقتصادية ليتفرغ لدوره في حماية حدود أرضنا المقدسة ومحاربة الإرهاب.. ولوضعت قوانين صارمة لمنع الاحتكار ولقمت بتوزيع الأراضي الصحراوية التي تسمى ملك الدولة (وهي في الحقيقة يستحوذ عليها أصحاب النفوذ والعربان) للشباب المصري العاطل.

لو كنت رئيسا لطبقت الحد الأقصى للأجور على كافة العاملين بالدولة ولسرحت ألاف المستشارين ولألفيت دعم الأزهر الذي يرجع لدوره كجامعة تخرج رجال الدين فقط؛ ولألغيت الصناديق الخاصة ولقمت بخصخصة القطاع العام والأعمال بالكامل مع هيكلة الجهاز الإداري للدولة وتقليل البطالة المقنعة (48 ألف موظف في ماسبيرو)؛. وخصخصة الإعلام الحكومي والصحف المسماة قومية.

لو كنت رئيساً لألغيت جامعة الدول العربية ولأصبحت علاقات مصر الخارجية مبنية على المصلحة المصرية فقط فلا وجود لشيء اسمه دول شقيقة فجميع الدول أجنبية فمصلحة مصر أولا وأخيرا وفوق الجميع؛ وهو الشعار الذي سيصبح حقيقة بعدما تنهض مصر بذاتها ستقوم باستعادة دورها بالسيطرة على مجالها الحيوي في حوض النيل بالقوة الناعمة ونشر الثقافة المصرية المبنية على التسامح والتعددية لتخرج البشر من ظلمات الجهل والاستبداد إلى نور الحرية والحضارة.

لو كنت رئيساً لأقمت معابد ل (أمون-رع- أوزير) التي كان يعبدها أجدادنا الفراعنة قبل نزول الأديان السماوية خاصة إذا علمنا أن أكثر من مليون إنسان في الغرب مؤمنين بها لزيادة عدد السياح القادمين لمصر وللدلالة على التعددية والتسامح الديني الذي نتميز به.

لو كنت رئيساً لقمت بتجريم جميع أشكال التمييز الديني ولوضعت قوانين تسمح لكل فرد أو جماعة في بناء دور العبادة الذي يريد على أن لا تتحمل الدولة أية تكلفة سواء بمصروفات دور العبادة أو بمرتبات رجال الدين.

لو كنت رئيسا لأصبح تعزيب أو إهانة أي مواطن في أقسام الشرطة جريمة مثلها مثل الخيانة العظمى لان كرامة المصري فوق كل اعتبار.

لو كنت رئيسا لألغيت عقوبة الإعدام ولقمت بتطوير السجون ولهدمت المعتقلات وأقمت مكانها ساحات عامة للنقاش والرأي الحر وإطلاق الإبداع والخيال في الفلسفة والفن والأدب مكتوب على أبوابها "حان الآن موعد انتهاء جمهورية الخوف فلا صوت اليوم يعلو فوق صوت الحريات".

ما العمل ؟

يعاني المصريين منذ أكثر من نصف قرن من نظام شمولي قمعي قضى على كل الحريات وجرم العمل الحزبي بدعوى انه "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة " ليحكم قبضته على الداخل من خلال الدولة الشمولية الابويه التي تتحكم في حياة المواطنين من المهد إلى اللحد، بتوفير رغيف الخبز مقابل التنازل عن حريتهم وما على الرعية سوى الخضوع لسلطة الراعي ممثلاً في الحكومة المركزية.

ومع هزيمة 67 فشل هذا النظام في تجديد نفسه لتوفير فرص عمل للخريجين الجدد بعد تضخم الجهاز الإداري للدولة ليصل إلى 7 مليون موظف لا عمل لهم سوى حل الكلمات المتقاطعة والمحافظة على الجمود، مع اعتيادهم على تنفيذ الأوامر دون إبداع أو ابتكار، مما جعلهم غير قادرين على حل المشكلات التي شملت جميع مناحي الحياة .. ومع انتهاء جميع المسكنات لم تجد الجماهير أمامها سوى جماعات الإسلام السياسي التي تعلن أن بأيديها الحل السحري لكل مشاكل الحياة باسم الدين وعلى القطيع تسليم عقولهم لأصحاب الأيدي المتوضئة التي لا يأتيهم الباطل أبدا!

ولما كانت الظروف مهيأة لانتشار هذا التيار. فقد لجأ النظام للفكر الديني وزايد على هذه الجماعات لتبرير مشروعيته المفقودة؛ خاصة أن جسد الوطن أصيب بنقص المناعة الفكرية بعد تحول الخطاب السياسي لخطاب ديني مطلق فترسخ لدينا منظومة

فكرية قبلية تخضع للمسلمات وتعادي النقد وتخاف الحريات يطلق عليها علماء الاجتماع "ثقافة العار والإنكار" لها ثوابت فكرية جامدة لا يتجاوزها إلا كل مناضل يتهم بالكفر والخيانة .

واستغل النظام هذه الجماعات كفزاعة يخيف بها الغرب الذي بدأ يطالب بالإصلاح بعد أن اكتوى بنار الإرهاب (الابن الشرعي للاستبداد.(فتغلغلت هذه الجماعات التي أطلق عليها محظورة في جميع المؤسسات الشرعية وغير الشرعية حتى حصلت على 88 مقعداً في برلمان 2005 في مشهد مأساوي جعلنا نقع بين نار الشمولية السياسية وجحيم الأصولية الدينية.

وأصبح السؤال هو : أين أحزاب المعارضة ؟ صحيح أن هذه الأحزاب عانت طويلاً من البطش والتنكيل على أيدي زوار الفجر وولدت ولادة قيصرية من رحم لجنة شئون الأحزاب الحكومية إلا أن ذلك لا يمنعها من إنجاز مهامها في تقديم برامج سياسية بديلة تعبر عن مصالح حقيقية على أرض الواقع إلا أنها لم تفعل، وظلت تمارس الاحتجاج دون تقديم بديل.

فمع أن هذه الأحزاب تطالب بالديمقراطية إلا أنها تتناقض مع ذاتها فهم يطالبون الدولة بمزيد من التدخل والبقاء على القطاع العام فهي في الحقيقة تبحث عن "المستبد العادل" في ظل الدولة الأبوية الوصية على أبنائها مع أن الآباء نادرا ما يمنحون الحرية لأبنائهم.

هنا نجد الإشكالية الحقيقية فالأحزاب الشرعية وغير الشرعية وكذلك الجماهير تطالب بديمقراطية الصندوق وتخاف الحريات عكس ما حدث في الغرب حيث أن صندوق الانتخابات النزيه كان نتيجة ترسخ الحريات الفردية.

والسؤال هو هل هناك أمل في التغيير؟ وجوابي هو أن أي تغيير لابد من وجود طبقة اقتصادية تدعمه فما هي الطبقة الاقتصادية صاحبة المصلحة في الحرية ؟

للإجابة على هذا السؤال علينا النظر للوضع الراهن، فطبقة الموظفين التي استولت على الحكم بقيادة جمال عبد الناصر قد أفلست فتناقضت مع ذاتها هذا التناقض افرز نقيضه وهو طبقة أصحاب المشروعات الفردية التي تحاول تصفية القطاع العام والانتقال لاقتصاد السوق ولكن هذه الطبقة لا تجد من يمثلها سياسياً لان شرط وجودها مرتبط بمناخ من الحريات فلا تجد لها مكاناً سوى الارتماء في أحضان الحزب الحاكم.

وفي رأيي لكي نخرج من هذا النفق المظلم لابد من وجود أحزاب ليبرالية تبدع حلول حقيقية تتفق مع الواقع بعيداً عن الايدولوجيا المغلقة.. أحزاب ترى بأن مشكلة البطالة لن تحل دون استثمار والاستثمار لن يأتي من السماء بل يحتاج إلى دعم خارجي وهو ما يتطلب سياسة خارجية مختلفة مثل موقفنا من حماس وحزب الله وإيران والبشير والسعودية وكافة الحركات والأنظمة الفاشية.. أحزاب تقدس الحريات الفردية وتتجاوز الثوابت العقيمة التي صنعها الاستبداد .. تنظر للمستقبل دون التشبث بتلابيب الماضي.. أحزاب تكون أولوياتها أن مصر مجتمع مدني يحكمها دستور علماني تعاقدي ممثل لكل المصريين .. أحزاب ترى أن التقدم والتحديث

يحتاج إلى مناخ مواتي ومفتوح بمعنى انه قابل للحذف والإضافة دون خطوط حمراء تحول دون الإبداع البشري؛ في هذه الحالة تتحول المرجعية الاجتماعية إلى ثنائية الصواب والخطأ أو المفيد والضار ويبقى الحلال والحرام مرجعية للأفراد فيما يؤمنون به دون تدخل من الدولة. أحزاب تعلن بأن دور مصر الإقليمي هو تقديم نموذج للتعايش السلمي المنتج بين المواطنين من مسلمين ومسيحيين وغيرهم وقيادة المنطقة للحريات مع نبذ التطرف ومحاربة الإرهاب.. أحزاب تعلن بأن مصلحة الأمة المصرية هي المصدر الرئيسي للتشريع.. أحزاب تعلن صراحة فصل الدين عن الدولة (وليس عن المجتمع) وعن كافة مصادر التشريع وشعارها "الدين لربنا ومصر لينا كلنا" أعتقد أن وجود مثل هذه الأحزاب سيغير واقعنا المؤلم ويخرجنا من ثنائية التطرف والاستبداد.

محطات التغيير في مصر

يحتوي تاريخ الأمة المصرية خلال المائة عام الأخيرة على ستة محطات رئيسية حدث فيها تغيير وهي: ثورة عرابي 1882 وثورة 1919 وانقلاب/ ثورة يوليو 1952 وثورة التصحيح 1971 وثورة يناير 2011 وثورة 30 يونيو 2013.

في ثورة عرابي 82 وقبلها مجلس شورى القوانين ثم دستور 79؛ كل هذه الأشكال كانت التعبير عن تزايد أحلام كبار ومتوسطي ملاك الأرض في المشاركة في إدارة البلاد بجانب الخديوي. إذن ما حدث في 82 كان تعبيرًا عن مشكلة داخلية طرفاها الطبقة الجديدة بكل تطلعاتها المستقبلية وسلطة الخديوي المستبد. كان سلاح الطبقة الجديدة في مواجهة الحاكم هو ما نطلق عليه اليوم الديمقراطية والحكم النيابي لتقليص مساحة الحكم المطلقة وذلك لصالح النخبة الجديدة؛ والتي تبنت بجانب ذلك الدعوة إلى إلغاء السخرة. إذن كان هناك إشكالية تبحث عن حل؛ والحل هو الدستور والبرلمان؛ ولكن في الخارج يقف الاستعمار في عنفوانه يسعى لاحتلال البلاد؛ ولم تكن قوى الداخل الراغبة في التغيير قوية بحيث تستطيع هزيمة المحتل الخارجي ومن هنا كانت هزيمة عرابي واحتلال الإنجليز لمصر.

في ثورة 19 كانت النخبة من كبار ومتوسطي الملاك قد تبلورت أكثر وتمصرت أكثر وتفتحت شهيتها للمشاركة خاصة بعد سنين من المكاسب المالية بسبب صعود أسعار القطن المصري في الأسواق العالمية. عادت إذن الإشكالية الداخلية للبحث

عن حل؛ والحل أيضًا الاستقلال والدستور؛ لكن الخارج صار مختلفًا واجتاحت العالم دعوى حق تقرير المصير بزعامة أمريكا؛ ورغما عن تخلي الأمريكان بعد قليل عن السير في هذا الاتجاه إلا أن النار كانت قد اشتعلت؛ نار الرغبة في تقرير المصير. إذن كانت هناك إشكالية داخلية تلتقي مع رغبات خارجية تقويها وتدعمها على عكس ما حدث في 82؛ لذلك كانت ثورة 19 ثورة الداخل ومقبولة خارجيا، وهو الأمر الذي قواها وأعطاها شعبيتها وجعلنا نقول أنها ثورة الأمة المصرية؛ كانت ليبرالية ثورة 19 النتيجة المنطقية لقيادة كبار ومتوسطي ملاك الأرض لها. (يهمنا أن نشير هنا إلى أن المشروع الفردي الذي بدأه سعيد باشا كان هو الذي صنع القاعدة الاقتصادية التي قامت عليها ثورة 19).

في 52 كان الوضع مختلفا كلية؛ أولاً كانت النخبة قد غزاها جيش تعداده 350 ألف موظف وصارت غير ليبرالية، وترى أنها تمتلك البديل الإسلامي، والشيوعيين كانوا يعومون في نفس الاتجاه خاصة بعد قيام إسرائيل 1948؛ الأمر الثاني هو الرغبة الأمريكية في وراثة الإمبراطورية البريطانية العجوز من أجل البترول. الأمريكان لا يعرفون الطرق السياسية والحل العملي عندهم هو الانقلابات العسكرية؛ وجيش الموظفين الذين استولوا على النخبة لا يعرفون السياسة أيضًا ويكرهون الأحزاب؛ والإخوان ومن معهم كانوا يرون الديمقراطية كفرًا، والشيوعيين يكرهون الرأسمالية وأحزابها. لذا كان هناك في الداخل إشكالية تبحث عن حل؛ والحل هو الانقلاب العسكري والخارج الأمريكاني يبارك هذا الحل؛ مرة ثانية ثورة 19 وثورة

52 يلتقي الخارج والداخل في حل واحد؛ واستولت البيروقراطية على الحكم بتأييد أمريكاني، لكن وفق أجندة بيروقراطية مصرية واضحة.

في 71 كانت أمريكا قد غادرت المسرح الناصري وحل محلها البيروقراطية السوفيتية، وعندما اعتلى السادات الحكم سعى للتغيير في اتجاه تقليص القطاع العام لصالح الاقتصاد الحر؛ كانت البيروقراطية قد وصلت إلى حد أنها صارت أخطبوطًا يمتص كل الناتج القومي، وصارت الدولة هي المستثمر الوحيد، وكانت هذه هي الإشكالية التي تبحث عن حل؛ والحل كان تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الخارجية؛ والتقى الحل الداخلي مع رغبة خارجية أمريكية تحديدًا في استعادة النفوذ الذي فقدته خلال حكم عبد الناصر؛ وللمرة الثالثة يلتقي الخارج مع الداخل والقضاء على حواري عبد الناصر في الحكم كان الهدف وهو ما تحقق فعلاً.

في ثورة 25 يناير كان الوضع مختلفا؛ فمع وصول مبارك للسلطة كانت هناك نخبة من الناصريين واليسار يحلمون باستعادة دور الدولة الأبوية؛ وفي نفس الوقت تخلقت نخبة جديدة مع زيادة الخصخصة الاقتصادية معظمها من جيل الشباب والتي تتطلع للحريات الفردية وتقليص دور الدولة الشمولية؛ وكان قادة الجيش غير راضين عن فكرة التوريث. وبالرغم من التناقض الواضح بين من يبحث عن دولة بابا وماما وبين من يحلم بدولة ليبرالية حديثة من خلال المشروع الفردي في الاقتصاد وبين قادة الجيش الذين لا يرفضون إلا توريث الحكم؛ إلا أن الجميع أجمع على أن النظام بممارساته الغبية قد وصل إلى طريق مسدود ولم يكن هناك حل سوى الثورة وهو ما حدث بالفعل.

في 30 يونيو كان الإخوان المسلمين قد وصلوا للسلطة لأنهم كانوا القوى الوحيدة المنظمة بعد سقوط مبارك بسبب إخفاق القوى المدنية الديمقراطية في تكوين بديل مقنع. وكانت المشكلة أن الأخوان وحلفائهم علاوة على عدم امتلاكهم أي رؤية للتقدم لافتقادهم للخيال السياسي بسبب تكوينهم وتربيتهم على السمع والطاعة فهم أيضا يشكلون خطرا على الهوية المصرية وخطرا على وجود الدولة ذاتها لاعتبارهم مصر وسيلة لمشروع الخلافة الوهمية وليست غاية في حد ذاتها وولائهم للتنظيم الدولي وليس للأمة المصرية مما يجعلنا نبحث عن حل؛ وكان الحل بالطبع هو عبر عنه الشعب المصري في الميادين بإسقاطهم وهو حدث بالفعل.

الوضع الراهن: ما هي المشكلة التي تبحث عن حل؟ المشكلة أن التنمية الاقتصادية والسياسية من خلال سيطرة الدولة قد وصلت إلى طريق مسدود ولم يعد القطاع العام سوى مكانا للفساد والمفسدين وغير قادر على قيادة الوطن للمستقبل وجيش من الموظفين قوامه 7 مليون موظف لا عمل لهم سوى المحافظة على الجمود وحلب البقرة التي هي مصر إلى ما لا نهاية دون أي تقدم؛ والحل هو نخبة جديدة من خلال المشروع الفردي في الاقتصاد وتقليص القطاع العام إلى الحد الأدنى وتقليل عدد الموظفين إلى ما لا يزيد عن 10٪ من عددهم؛ واستثمارات خارجية تسد فجوة التمويل والتكنولوجيا؛ وتعليم حقيقي وزراعة حقيقية رأسمالية من خلال شركات كبيرة تغير وجه الحياة في القرية المصرية يومها سوف يكون في مصر أحزاب حقيقية تعبر عن تنوع وتعدد أقطاب اقتصادية خارج سيطرة الدولة المركزية ويحكم كل ذلك دستور علماني تعاقدي لا يسمح بوجود رئيس مستبد.

وماذا عن الخارج؟ ربما لم تكن مصر مطلوبة كما هي مطلوبة الآن؛ لتضع حدا للتطرف الديني في المنطقة ومن ثم في العالم؛ لتحل الصراع في الشرق الأوسط ولتجعل الحريات الفردية والديمقراطية هي طريقة الحياة لعالم مل الصراعات والنزاعات الدينية والعرقية؛ لكل هذه المصالح العالمية وهي مصالح حقيقية تهم كل البشر يمكن أن تلعب مصر القوية والديمقراطية دورا محوريا فيها؛ أعتقد أن العالم كله سوف يقف معنا وبلا تردد. أعتقد أن العالم يحتاج الآن إلى شركاء ومصر تمتلك الموقع وكنا نمتلك التأثير في الماضي القريب ولا يزال هناك دورا ينتظرنا للقيام به.. علينا أن تكون مصر رمانة الميزان في الشرق الأوسط وذلك بنشر الثقافة المصرية الأصيلة لنخرج هذه المنطقة من ظلمات الجهل والتطرف إلى نور الحرية والحضارة وبالتالي صياغة عالم جديد تقوم فيه مصر كما كانت دائما منذ مهد الحضارة الإنسانية فجر الضمير الإنساني.

وكل إصلاح هو في الحقيقة نوعا من التغيير لابد من فاتورة يجب دفعها؛ لكي يحدث هذا الإصلاح لابد من وجود طرف ما يتحمل هذه التكلفة. ولا يوجد طرف يختار طواعية أن يتحمل هذه الفاتورة ولكنها تتم قهرا حسب الأوضاع الاقتصادية؛ وهذه الأوضاع تؤكد الآن أن الخلاص من القطاع العام بات وشيكا والخلاص من جيش الموظفين. فهل من الممكن أن يتحمل عمال القطاع العام ومعهم كثير من الموظفين هذه الفاتورة البشعة؟

صحيح أن البيروقراطية المصرية هي التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه؛ ولكن ألم يكن سوء الإدارة العليا من وراء الجمود ولا ذنب للعمال ولا الموظفين فيما حدث؟ وهل

يتحمل المجتمع المصري ملايين العاطلين عن العمل إضافة إلى الجيش الحالي منهم بعد استغناء القطاع العام والحكومة عنهم؟ والحل الذي أراه هو استيعاب كل هذا العدد إذا نجحنا في جذب مزيد من الاستثمارات الخارجية علما بأن الاستثمارات الخارجية هي التي صنعت النمور الأسيوية وهي التي ساعدت الصين؛ غير أن هذا مرهون بوجود مصر مختلفة عن ما هي عليه اليوم. مصر المجتمع المدني والدستور التعاقدي والتعليم الحقيقي وثقافة العمل؛ مصر المسلمين والأقباط وحب الحياة؛ مصر السلام لكل شعوب المنطقة ونبز التطرف والعمليات الانتحارية وفوق ذلك كله مصر التي تختار قادتها بإرادتها هي وحدها دون تزوير أو وصاية؛ مصر صاحبة أعظم حضارة في تاريخ البشر؛ مصر التي يجب أن تكون في قلوب وعقول المصريين أولا وأخيرا وفوق كل البشر.

أحلام الطبقة الوسطى

الثورة الصناعية في أوربا قضت على الإقطاع وأوجدت طبقتين متمايزتين هما طبقتا العمال والرأسماليين ولكل منهما مصالح مختلفة عن الأخرى. الطبقة الوسطى كانت قليلة العدد كثيرة التأثير؛ هي طبقة بين الطبقتين تخاف من الانحدار إلى الطبقة الأولى وتسعى للالتحاق بالثانية؛ وهي مخزن الأفكار والمحافظة على أخلاق المجتمع ومثله العليا؛ ومن بين أفرادها تنشأ الأحزاب والعمل السياسي في العالم أجمع فهي التي تصوغ الأفكار وهي التي تبشر بالتغيير وتحدد ملامحه.

الثورة الصناعية اليوم تتجه نحو الأفول لتحل محلها الحداثة وما بعد الثورة الصناعية؛ الثورة المعلوماتية؛ وبالتالي تزول إلى حد كبير الفوارق بين العمال والرأسماليين وتتزايد الطبقة الوسطى. غياب التناقضات الحادة بين العمال والرأسماليين وظهور مصالح مشتركة أكثر بينهم أدى إلى سقوط النظريات التي ترى أن الصراع بين من يملكون ومن لا يملكون هو صراع دائم وابدي ولا يمكن حله إلا بزوال الرأسمالية المستغلة لصالح الطبقة العاملة والتي بحسب تعريفهم "الطبقة الثورية إلى الأبد؛ وهي نظريات أصبحت ضد عجلة التاريخ لذلك أسقطها الواقع الذي لا يرحم.

المصالح المشتركة بين الطبقات صارت هي البديل الحقيقي للحدود الفاصلة التي كانت بينها؛ وبالتالي صار للجميع مصالح تفوق حدة التناقضات؛ وأيضا تأكل

قيمة المواد الخام لصالح قيمة المعلومة وانتهاء عصر الاستعمار الساعي للاستيلاء على المواد الخام.

والآن انتقلت البشرية من الثورة الصناعية إلى ثورة المعلومات؛ وعلى عكس الطبيعة الجماهيرية للمصنع الذي يضم بين أسواره الآلاف من العمال؛ تكرس ثورة المعلومات الطبيعة الفردية للعمل؛ متسببة بذلك في حرمان الحزب السياسي من أهم خصائصه ومقوماته؛ فضلا عن أن الأدوات الإعلامية المصاحبة لثورة المعلومات أعطت أفضلية للفضائيات والانترنت على الأساليب المألوفة للأحزاب.

لكن إذا كان هذا يقدم تفسيرات لتراجع الأحزاب في البلاد التي دخلت عصر ثورة المعلومات بقوة؛ وتتأهب للانتقال إلى مجتمعات المعرفة؛ فماذا يفسر تراجع دور الأحزاب في مصر التي ما زالت بعيدة عن الثورة الثالثة؛ لان الحالة العالمية ألقت بظلالها على الواقع المصري لكن لا يزال مجتمعنا المصري له خصوصياته التي تميزه عن غيره من المجتمعات خاصة الطبقة الوسطى.

فمع هزيمة 67 تأكدت الطبقة الوسطى بشكل بدائي أنها عاشت الأوهام في كل حياتها وأن الزعيم الذي يطيح بأعدائه يمينا ويسارا كان مجرد خيال جميل وأن شعار أمجاد يا عرب أمجاد مجرد أغنية ولا تزيد. ظلت ظاهرة الرفض تتفاقم وتكتسب دعماً من كتابات هنا وهناك وإن بدأت على استحياء واحتجاجات كلها تؤكد رفض الطبقة الوسطى لسياسة الحزب الواحد والرأي الواحد حتى عام 76؛ في هذا العام أنشأ السادات تجربة المنابر لتنهي وجود الاتحاد الاشتراكي وتبدأ مرحلة جديدة من الأحزاب؛ إلا أن ظاهرة الحزب الواحد استمرت في عهد مبارك متمثلة في الحزب

الوطني مع وجود أحزاب كرتونية محاصرة من الأمن وغير قادرة على تقديم بديل حقيقي؛ واستطاعت الطبقة الوسطى من خارج الأحزاب التبشير بثورة 25 يناير من خلال شعارات وأفكار ملهمة وهي العيش بمعنى الحياة الكريمة؛ والحرية بمعنى ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان بكل ما تحمله من معنى؛ والعدالة الاجتماعية وهي العدالة في الفرص والمساواة دون واسطة؛ والكرامة الإنسانية وهي كرامة المواطن المصري داخليا وخارجيا وعدم أهانته بأي صورة من الصور. أي أن فكرتها المحورية هي التداول السلمي للسلطة وعدم احتكارها من قبل أي فصيل وضد جميع أنواع الوصاية والاستبداد تحت أي مسمى؛ فقد حزمت الطبقة الوسطى أمرها لصالح دولة القانون والمواطنة. الطبقة الوسطى تحلم بدولة مدنية عصرية تقود ولا تقاد تحتكم لقانون ودستور تعاقدي مع الخلاص من الفكر الشمولي بجناحيه السياسي والديني.

والظاهرة دائما أقوى من الشخص؛ ظاهرة الطبقة الوسطى المصرية الساعية لتحديث مصر والوصول بها إلى دولة مدنية هي اليوم الظاهرة الأبقى والأقوى والقادرة على الاستمرار وهو ما دعى الطبقة الوسطى للنزول للشوارع في 30 يونيو يطالبون برحيل نظام لا يؤمن بفكرة الدولة أو الوطن؛ كانت الطبقة الوسطى تبحث عن قيادة تلم شمل الأمة المصرية وتحرر مصر من طيور الظلام مثلما حرر أحمس مصر من الهكسوس؛ قيادة تؤمن بالهوية المصرية وتقف ضد من قال يومًا طظ في مصر؛ قيادة تاريخية تؤمن بمصر كغاية في حد ذاتها وليست جزءًا من أحد؛ قيادة تلملم جسد الأمة المصرية مثلما لملمت إيزيس جسد زوجها أوزير في أول أسطورة للصراع

بين الخير والشر في تاريخ الإنسانية؛ قيادة تقدس الأراضي المصرية وتدك الأنفاق وتحمى حدود مصر من أي إرهاب من أي مكان.

قيادة مصرية من الطبقة الوسطى ليس زعيمًا فأوهام الزعامة سقطت مع سقوط المرحلة الأخيرة من نظام يوليو؛ قيادة مدنية ليبرالية تؤمن بعلمانية الدولة وبالتداول السلمي للسلطة وبالتعددية السياسية والفكرية؛ قيادة تؤمن بأن مصر مجتمع مدني يحكمها دستور تعاقدي وقوانين من صنع المصريين؛ قيادة ترى مصر أولاً قبل الآخرين. قيادة تطبق القانون على الجميع دون تمييز وهي أماني وأحلام الطبقة الوسطى المصرية التي لم تتحقق إلى اليوم.

ثقافة الإقصاء

في ثورة 1919 وقفت الأمة المصرية صفاً وأحدا لمقاومة المحتل البريطاني بقيادة نخبة من الطبقة العليا والوسطى يتزعمهم سعد زغلول وكان المطلب هو الاستقلال والدستور وكانت تلك النخبة ليبرالية الهوى تؤمن بالحريات والمواطنة وهو ما تجسد في دستور 1923؛ وقد استطاع الأجداد التفرقة ما بين الغرب الاستعماري والحضارة الغربية يقاومون المحتل ويلحقون بالحضارة الغربية وخاصة الطبقة الوسطى والعليا في الشعب المصري؛ ففي عام1930 يقول مصطفى عبد الرازق "أريد لمصر أن تقتبس أصول المدنية الغربية وتشربها شرباً لا أن تلبسها ثوباً معاراً حتى يكون وأدي النيل عنصراً من عناصر التقدم الإنساني".

انتشار التعليم وتزايد أعداد المتعلمين كانت كلمة السر في طريق التقدم والاقتباس من الحضارة الغربية ما يناسب قيمنا المصرية وكانت في نفس الوقت كلمة السر في الطريق العكسي عندما تزايد أعداد المتعلمين زوي الأصول الريفية في صفوف الطبقة الوسطى ففقدت المدينة السيطرة وتسلمت القرية زمام الأمور.

القرية تنظر إلى التقدم بخوف وتخشى الحريات الفردية والتمرغ في تراب الميري أصبح حلم الجميع. وقد تحقق الحلم بعد انقلاب/ ثورة 52 وحصل كل مصري على نصيبه من التراب. وفي عام 1956 تخلص نظام يوليو من أعداد كبيرة من الأجانب المتمصرين بعد العدوان الثلاثي على مصر خاصة اليهود المصريين الذين تم

طردهم رغم كونهم يحملون الجنسية المصرية كواحد من أكثر التصرفات السياسية غباء وقصر نظر. وفي هذا العام تأكد للجميع أن مصر الليبرالية انتهت إلى غير رجعة وأن الدور الذي يلعبه الأجانب في تقدم مصر قد صار محل شك كبير؛ خاصة بعد أن اشتعلت حرب الشعارات: الشعب وأعداء الشعب؛ الحرية للشعب (الحرية هنا حسب المفهوم المعادي للحريات) وأعداء الحرية؛ كان هناك أرضية جديدة يتم عليها فرز الناس إلى معسكرين متناقضين؛ معسكر الشعب وله كل الحريات (رغم أن هذا لم يحدث) ومعسكر أعداء الشعب ولا حرية لأعداء الشعب (وهما كل المختلفين مع النظام) كانت ما يمكن أن نسميه "ثقافة الإقصاء" تأخذ طريقها إلى الظهور في حياة المصريين.

أصابت ثقافة الإقصاء في بدايتها بقايا الليبراليين من الأحزاب القديمة حتى قضت عليهم وعزلتهم وبالتالي تخلت الطبقة الوسطى عن جميع الأفكار الليبرالية التي تتميز بها وصار عمودها الفقري يتكون من أعداد متزايدة من موظفي الحكومة القادمين من الريف والذين درسوا في الجامعات الإقليمية.

كان على ثقافة الإقصاء أن تبحث عن ضحايا جدد حتى تستمر في الوجود ولأنها قضت على كل الليبراليين في اليوم الأول من عام 1959 في حملة الاعتقال الشهيرة في يوم رأس السنة؛ فلم يكن أمامها سوى الجزء "المختلف" دينياً من الشعب المصري.

ومن عجائب القدر أن الضحية ساعدت الجاني ووضعت المسدس في يده؛ كانت الضحية هي المسيحيين وكان المسدس هو الانصراف عن العمل السياسي وترك

الساحة خالية لأنصار الفرز الديني بعد أن قضى نظام يوليو على كافة أشكال العمل السياسي.

إن الجريمة التي اقترفها نظام يوليو في حق الأمة المصرية حين قام بتجريم العمل السياسي إلا من خلال صبيانه ومريديه وتحويل الطبقة الوسطى إلى مجموعة من الموظفين المعادين لكل الحريات؛ وهذه الجريمة لن تنتهي أثارها سوى باستعادة الطبقة الوسطى عافيتها واهتمامها بالعمل السياسي والحزبي وانتشال العمل الحزبي من براثن المتطفلين عليه من بقايا الاتحاد الاشتراكي وأنصار الفرز الديني.

هل سيفعلها إخوة الوطن ؟

من المؤسف أن نصف جزء أصيل من ارض مصر بالأقلية؛ ولكن لان السياسة تبدأ بالاعتراف بالواقع حتى لو كان مراً بقصد تجاوزه وتغييره إلى الأفضل فلا مشكلة من استخدام هذا الوصف.

وللأقليات على مدار التاريخ دور هام في تقدم أوطانها مثل الدور الذي لعبته الأقلية الصينية في تقدم ماليزيا الحديثة. ولقد لعب الأقباط المسيحيين دورا هاما في ثورة 19 عندما دعموا سعد زغلول بكل قوة وكان الوفد الذي يضم 27 فردا منهم 9 ممن يدينون بالمسيحية. وعندما نفي سعد زغلول كان سينوت حنا ممثلا لكل الأمة المصرية.

وكان هذا الدعم أحد أهم الركائز التي قامت عليها ليبرالية الثورة. واستمرت هذه السياسة حتى قضى عليها الحكم الناصري في 52. ومنذ هذا التاريخ التزم المسيحيين سياسة العزلة بعد تهميشهم وإقصائهم مع سبق الإصرار والترصد؛ فاستدعوا تراثا من المعاناة وانسحبوا من الحياة العامة ولم يعودوا إلا خلسة في ثورتي 25 يناير و30 يونيو ولكنهم عادوا للانسحاب مرة أخرى. ولان المثل الشعبي يقول خيرها في غيرها فتعالوا ننظر إلى الوضع الراهن لنعرف إلى أي مدى يستطيع إخواننا المسيحيين مع أشقائهم في الوطن أن يقوموا بالدور الرئيسي في الإصلاح والتغيير.

بداية لابد أن نوضح أن الديمقراطية ليست فقط صندوق الانتخابات؛ بل هي مجموعة من القواعد أساسها المواطنة والتداول السلمي للسلطة بواسطة الأغلبية والأقلية السياسية المتحركة وليست على أساس الأغلبية الدينية. فأغلبية اليوم هي اقليه الغد وهكذا. فالأغلبية تحكم وللأقلية الحق في الدعاية لنفسها لكي تصبح أغلبية مما يعني أن من حق جورج مثلا أن يعتلي أعلى منصب في الدولة إذا حصل حزبه على الأغلبية. لكن دعونا نصارح أنفسنا بأن هناك تمييزا يقع على إخواننا المسيحيين فحتى الآن لم يصدر قانون موحد لدور العبادة والذي من المفترض انه من البديهيات في الدولة الديمقراطية التي لا تفرق بين مواطنيها.. فلا يمكننا أن ندعي الديمقراطية في وجود خط همايوني وشروط تعجيزية تكبل إخواننا في بناء دور عبادتهم. علاوة على حرمانهم من تولي بعض الوظائف في الدولة لا لشيء سوى أنهم لا يدينون بدين الأغلبية.. فالحرية لا يمكن أن تتجزأ. إذن هي معركة الحرية، معركة في مواجهة الوصاية والرجعية، معركة كل المصريين الأحرار المؤمنون بنور الحرية وأمن العدالة.

ما الموقف اليوم؟ تناقصت أعداد الموظفين في صفوف الطبقة الوسطى في حين تزايدت أعداد أصحاب المشروعات الفردية وقد زادت في السنوات الأخيرة أعداد الأقباط المسيحيين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى والعليا وبالتالي المطلوب منهم العمل السياسي وفق المعطيات الجديدة وأولها العودة إلى فكرة الأحزاب وتكوين أحزاب جديدة تعبر عنهم وتدافع عن حقوقهم فإذا قام إخوة الوطن بهذا الدور ستتغير المعادلة السياسية.

إن الدور المطلوب من الأقباط لا يقتصر على انتشالهم مما هم فيه من تمييز يمارس ضدهم ولكنه يتعالى على ذلك كثيراً ويمتد لانتشال الأمة المصرية مما هي فيه من خلال عودة الطبقة الوسطى إلى العمل الحزبي حتى تعود مصر إلى وجهها الحقيقي كواحة للديمقراطية.

ولكن هناك أشياء أحب أن أقولها لإخواني في الوطن الذين يشعرون بمرارة التمييز. دعونا ونحن نناضل من أجل الحرية أن لا ننخدع ونشرب من كأس النظام المستبد اعتقادا منا أن البديل هو الجماعات غير الشرعية لان جماعات الإسلام السياسي هي الابن الشرعي لنظام الوصاية والحرمان، ولم يذكر لنا التاريخ يوماً أن الحرية يمكن أن تمنح فالحرية دائماً ما تنتزع ولابد لها من ثمن يدفعه المناضلون الأحرار، علينا أن نساعد في القضاء على فكرة الدولة الشمولية التي قايضتنا بالخبز مقابل الحرية فخسرنا الاثنين معاً. علينا أن نرتفع للأمجاد السماوية التي تقابل الظلم بقوى التحدي والإبداع، علينا أن نؤمن بالتعددية وندافع عن حق الآخرين المختلفين عنا لان حريتهم مرتبطة بحريتنا؛. عليكم أن تشاركونا في بناء أحزاب سياسية تدافع عن الحريات.

فهل سيفعلها أخوة الوطن ويلملموا جسد الأمة المصرية بعد أن أنهكه الفيروس الوهابي؛ أم سيظلوا منتظرين المنحة من الحاكم التي لن تأتي أبدا.. فهل من مجيب!

دولة الموظفين

الدولة المصرية دولة مركزية منذ قديم الزمان؛ هذه الدولة كانت سبيل أجدادنا للتقدم والسيطرة على النهر؛ الذي كان أيضا أداة في يد كل حاكم للسيطرة. لا أتحدث في هذا المجال كيف نشأت وتطورت؛ ما يهمنا الآن أنها كانت دائما في خلفية الصورة والمشهد السياسي ولها الحضور الطاغي بكل ما لهذا الحضور من سلبيات وايجابيات. كان من الطبيعي أن تفرز الدولة المركزية سلطة مركزية يخاف منها الجميع ويعمل لها ألف حساب مما يمنعهم في كثير من الأحيان من الحركة أو الثورة.

الفترة التي تعنينا في هذا السياق تبدأ من محمد علي؛ ففي عهده عادت الدولة المصرية إلى حالتها المركزية كأوضح ما يكون واستطاعت هذه الدولة المركزية أن تهيأ للمصريين المناخ المناسب للنهوض والتقدم تماما مثلما كانت مصر الفرعونية؛ غير أن الخارج كان لها بالمرصاد وجرى ما هو معروف من تأمر القوى الكبرى علينا التي تحالفت مع الدولة العثمانية وانتهى الأمر بتقليص الدور المصري. استمر الوضع على ما هو عليه؛ الأرض موزعة على كبار رجال الدولة كحق انتفاع فقط أما حق الملكية فهو في يد الدولة.

عندما جاء سعيد باشا للسلطة نقل حق الانتفاع إلى حق الملكية الكامل "اللائحة السعيدية" وصارت الأرض في مصر ولأول مرة في التاريخ ملكية قانونية لأصحابها؛ بذلك نشأت طبقة جديدة من كبار ومتوسطي الملاك وصارت تتطلع

لمستقبل مشترك وصار لها رغبة في المشاركة في السلطة من واقع مشاركتهم في الاقتصاد. طبقة كبار الملاك كانت تضم في عضويتها المسلم والمسيحي جنبا إلى جنب الأمر الذي انتهى بإلغاء الجزية عن المسيحيين بعد أكثر من 1200 سنه من الذل والظلم. والغريب في الأمر أن إلغاء الجزية لم تصاحبه أية حوارات دينية ولم يتدخل الأزهر في الأمر من قريب أو بعيد. كان المشروع الفردي هو الأساس الذي ساند الإلغاء وليس الفتاوى الدينية.

كان المشروع الفردي الذي أفرزته اللائحة السعيدية؛ هذه اللائحة التي قننت الملكية الزراعية الفردية أقوى من كل المؤسسات الدينية ولم يترك لها مجالا للتدخل. كان من نتيجة المشروع الفردي الذي أطلقه سعيد باشا أن برزت إلى الوجود تجربة مصرية مدنية التوجه؛ وهي التي أحدثت كافة التغيرات منذ بداية القرن العشرين وقادت مصر نحو التحديث وقاومت الاحتلال الانجليزي وأشعلت ثورة 1919؛ وأشعلت أيضا خيال المصريين بفرص الالتحاق بأوربا حضاريا وهي فترة زاهية وثرية بكل المقاييس تميزت خلالها مصر بتقدمها عن كافة الدول الناطقة بالعربية وبالتالي لم يكن من الممكن ظهور فكرة القومية العربية آنذاك.

بحلول عام 1922 نالت مصر استقلالها وأنجزت في 1923 دستورها. وبعدها أبرم النحاس باشا معاهدة 1936 مع الانجليز وصارت مصر أكثر استقلالا واستقرت إلى حد كبير الأوضاع الداخلية. واتجه المصريون إلى التعليم.

حتى هذا التاريخ كانت النخبة المصرية تراهن على الحريات الفردية وترى أن علاقتها بأوربا كعلاقة ندية هي طريق التقدم؛ غير أن عاملين مهمين برزا على الساحة واحدثا انحرافا واضحا في المسار.

العامل الأول هو ازدياد أعداد المتعلمين من أصول ريفية وكان لانضمامهم إلى النخبة اثر مفسد لها؛ فتحول الرهان من الحريات الفردية إلى الرهان على المستبد العادل.

والعامل الثاني هو فشل حزب الوفد في تقليص دور كبار ملاك الأرض السلبي ومقاومتهم أي إصلاح زراعي وهو ما عبر عنه محمد خطاب في دعوته المتكررة بضرورة الإصلاح الزراعي وفتح آفاق الأمل أمام جيوش المتعلمين الناتجة عن ازدياد عدد المدارس وكذلك فتح الطريق أمام التقدم الرأسمالي وما سيتبع ذلك من زيادة عدد فرص العمل أمام الجميع وبالتالي أغلق الوفد كل إمكانيات التطور الاقتصادي بسبب سيطرة فكر كبار ملاك الأرض على الحزب؛ من هنا حمل المثقفون لواء الحرب ضد الإقطاع ولم يعد أمامهم أي مخرج إلا المستبد العادل.

النخبة إذن أصبحت بيروقراطية (موظفين) والهدف هو المستبد العادل والجميع يبشر بالقادم باسم الجيش؛ الممثل للبيروقراطية المصرية جمال عبد الناصر.

انتقلت النخبة التي أصبحت في اغلبها موظفين من الرهان على الحريات إلى الرهان على الفساد من خلال وضع قدم في ارض السلطة الجديدة التي لا تعرف إلا العلاقات الشخصية وتجميع السلطات في أيدي معدودة تنتهي إلى فرد واحد في النهاية. ولذلك علينا أن نوضح موضوع مهم وهو:

كيف حكم الموظفين.

أعاد محمد علي باشا 1805 الدولة المركزية إلى الوجود بكل سطوتها وسيطرتها على الاقتصاد وحيث الدولة هي المالك الوحيد للأرض والمصانع. ومع عودة الدولة المركزية نشأت مرة أخرى طائفة الموظفين اللازمة لإدارة دولاب العمل. والمثير أن الوظائف وقتها كانت تباع وتشترى وتورث في حين أن الأرض الزراعية لم يكن ينطبق عليها هذه المميزات. وقد لعب الأرمن دورا هاما في تأسيس هذه الطبقة. ومع صعود طبقة كبار ملاك الأرض بعد سعيد باشا تنازلت البيروقراطية (الموظفين) عن دور القائد للطبقة الجديدة والتي قادت مصر إلى التحديث النسبي والرغبة في الالتحاق بأوربا وكان التجلي لهذا التبادل ما نص عليه دستور 1879 بألا تزيد نسبة الموظفين عن 20٪ من مقاعد المجلس النيابي.

وصل عدد الموظفين في 1950 حوالي 350 ألفا وصارت أحلامهم وأمالهم في المشاركة وإزاحة الإقطاع (كبار ملاك الأرض) من الخريطة السياسية. غير أن خيالهم السياسي توقف عند مقولة المستبد العادل وتوقف أيضا الرهان على الحريات الليبرالية؛ ربما بسبب أصولهم الريفية وخوفهم أصلا من الحريات الفردية. وساعد هذا الاتجاه على نمو حركات مثل الإخوان والشيوعيين والحزب الاشتراكي (أحمد حسين) والكل يسعى للمركزية. معنى ذلك أن الجميع اليمين واليسار تأمروا على تدمير التجربة الليبرالية التي لم تكن تجزرت في مصر بما فيه الكفاية.

عندما يغادر مجتمع ما ساحة الليبرالية فإنه يتجه فورا إلى اللاسياسة؛ واللا سياسة تعني الحلول الإدارية الفوقية؛ والحلول الإدارية لا تملكها سوى أجهزة الدولة وهذا ما حدث تماما وكانت 52 مجرد تحصيل حاصل واستجابة لما طلبه الجميع. 1952

إذن ثورة بأدوات انقلابية بواسطة أجهزة الدولة "القوات المسلحة" لأنه لم يعد في الملعب سواها وشارك في صنعها الجميع.

1- الإقطاع أي كبار ملاك الأرض سد أفق التطور أمام المتعلمين وساعد في ذلك الوفد بالفقر الفكري وضيق الخيال السياسي.

2 - وجود العديد من الأحزاب والقوى السياسية الشمولية من إخوان ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية.

3 - هشاشة الرأسمالية المصرية؛ ويمكننا القول انه لم توجد في مصر طبقة رأسمالية متبلورة؛ وإن وجدت بعض مظاهر هذه الطبقة مثل البورصة؛ هذه الهشاشة الناجمة عن الأصول الزراعية لهذه الطبقة وعدم حسم الصراع بين الأفكار الرأسمالية والأفكار الإقطاعية جعلها اضعف من أن تقود التغيير نحو الأفضل في هذه اللحظة المفصلية.

4 - التأثير السلبي للقضية الوطنية على قضية التحديث إلى حد ما؛ والربط تماما بين الاستعمار الغربي والحضارة الغربية؛ حيث لم تستطع النخبة وقتها التفرقة بين الاثنين كما فعلت النخبة الهندية.

5 التشوه الذي أصاب النخبة بتزايد أعداد مثقفي الريف على مثقفي المدينة وما تبع ذلك من تزايد نفوز الفكر الإقطاعي وبالتالي الفكر الرجعي (أعضاء مجلس قيادة الثورة معظمهم من هذا النوع وكانوا أعضاء في الإخوان المسلمين).

كان الجميع في الداخل ومعهم الأمريكان؛ يعدون المسرح للقادم باسم الجيش؛ باسم البيروقراطية؛ باسم المستبد العادل؛ باسم عبد الناصر.

استولى عبد الناصر على النظام لكنه لم يستولى على الدولة؛ فوجد المشاكل في طريقه يصنعها له دستور 23. الدستور هو دستور الدولة أساسا؛ مطالبة الدستور بإجراء انتخابات جديدة كان عبد الناصر يعرف نتيجتها سلفا؛ فدمج عبد الناصر الدولة في النظام.

دمج الدولة في النظام هو جوهر الناصرية؛ وبالتالي فك الاشتباك بين الدولة والنظام ونقطة البدء فيه فصل النشاط الزراعي والصناعي والتجاري عن سيطرة الدولة هو القاعدة المادية الوحيدة لحصول الشعب المصري على حريته ولا طريق أخر.

دولة عبد الناصر المستمرة حاليا حتى بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو تسير أمورها وأمور الناس بالقرارات الإدارية المكتبية وهذا هو جوهر البيروقراطية وفي ذات الوقت تكره السياسة والسياسيين كراهية التحريم خاصة المعارضين منهم؛ هي لا تريد إلا المواطن الفرد؛ ولا ترغب المواطن في جماعة سياسية حزبا كان أو نقابة مستقلة عنها وبالتالي حارب عبد الناصر كل الأشكال التنظيمية وهي الحرب التي نجح فيها نجاحا باهرا وكان فيها قدوة بحق للعالمين.

لذلك في اعتقادي أن دولة الموظفين لا يوجد بها حريات لأنها تعتمد على الأوامر المكتبية وتبعية المرءوس لرئيسه وهي دولة الوصاية والأوامر.. وأنه لا حرية إلا بإصلاح الجهاز الإداري للدولة وتحرير الاقتصاد من خلال وجود قاعدة اقتصادية خارج الدولة أي خارج القطاع العام وتقليص دور الدولة من خلال التخلص من جيش الموظفين (البطالة المقنعة) وتكوين بديل سياسي ليبرالي حقيقي يستطيع أن يقود الجماهير لرؤيته وهو ما يقضي على جميع الأفكار الظلامية؛ من خلال:

دولة يقوم دستورها على مبدأ المواطنة الذي يكفل المساواة التامة في الحقوق والواجبات لكل المصريين.

دولة تحترم وتفعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع المواثيق الدولية.

دولة لا تميز بين مواطنيها على أساس اللغة أو الجنس أو المعتقد.

دولة تقدس الحريات الفردية والجماعية مثل حرية الرأي والضمير والتعبير والمعتقد.

دولة تضمن للأقليات نفس حقوق الأغلبية دون انتقاص أو تمييز.

دولة تقر التداول السلمي للسلطة.

دولة لا تقصي تيار أو حزب أو فئة من مسرحها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

دولة لا تسمح بقيام أحزاب دينية أو طائفية أو عرقية.

الجهاز الإداري للدولة: كيف حكم الموظفون ؟

(البيروقراطية)

في البدء كانت مصر كأول دولة في التاريخ. ومع إبداع أجدادنا لفكرة الدولة واكتشافهم للزراعة كان لابد من وجود الدولة المركزية التي تسيطر على كل شيء؛ وفي الدولة المركزية يقوم الموظف أو الكاتب المصري بدوراً مهما خاصة أن هذه الدولة كانت مسئولة عن كل مناحي الحياة فتكون أول جهاز إداري للدولة في التاريخ؛ ومع أن أجدادنا بنوا حضارة لم يجود التاريخ بمثلها في العظمة إلا أن استمرار الموظف في لعب نفس الدور بعد قرون طويلة وتغيرات اجتماعية اقتصادية هائلة هنا تكون المشكلة.

ازدياد عدد الموظفين (الجهاز الإداري للدولة) حالة خاصة جدا لا توجد إلا في مصر بمعنى أنه لا يوجد دوله في العالم بها هذا العدد الكبير من الموظفين والمستشارين والمديرين...الخ؛ فقد تجاوز عدد المستشارين 220 ألف مستشار يتقاضون 18 مليار؛ وعدد الموظفين 7 مليون موظف وهذا يعني أنه أكبر جهاز إداري حسب نسبة عدد السكان في العالم مرتباتهم تصل إلى 238 مليار حسب موازنة 2017 معظمهم بطالة مقنعة.

بداية حكم الموظفين.

في اعتقادي أن الموظفين (البيروقراطية) هم من يحكمون مصر بالقرارات الروتينية من خلال ملكية القطاع العام والسيطرة على المؤسسات الدينية والثقافية منذ عهد محمد علي والاستثناء الوحيد كان زمن ثورة 1919.

تعرف النظريات الماركسية الموظفين (البيروقراطية) بأنهم مجرد " أداة في أيدي الطبقة الحاكمة" إلا أن هذه النظريات تشرح مجتمعات غير المجتمع المصري ولا ينطبق ما جاء بها على الحالة المصرية.

فمع انقضاء فترات الاحتلال المتعاقبة استردت الأمة المصرية وعيها وحكم محمد علي مصر وقام بتوزيع ارض مصر بالكامل على المحاسيب وكبار الموظفين ومن هنا نشأ ما أطلق عليه الإقطاع وهو يختلف تماما عن الإقطاع الذي كان في أوربا القرون الوسطى. ففي الإقطاع الأوربي كان الإقطاعي يمتلك الأرض ومن عليها ملكية قانونية حقيقية ونشأت عن هذه الملكية طبقة إقطاعية لها حقوق ومصالح معروفة ومحددة. الحالة في مصر عهد محمد علي كانت مختلفة تماما فالإقطاعي لا يمتلك إلا حق الانتفاع ويمكن أن يفقد هذا الحق بسهولة لو فقد رضا الوالي لأي سبب وبالتالي لم تتكون طبقة إقطاعية واضحة. فقد كانت الأرض في ذاك الوقت لا تباع ولا تشترى وكانت الوظائف تباع وتشترى ويمكن التنازل عنها مقابل مبلغ من المال؛ ولو تأملنا هذه الحقيقة بتركيز يمكن أن نصل إلى نتائج هامة ومختلفة عما هو سائد.

النتيجة الأولى: أن الإقطاعي في عصر محمد علي كان لا يمتلك الأرض بينما كان الموظف يمتلك وظيفته ويمكن أن يورثها لأبنائه وكل ذلك مكتوب في كتاب مهم

وهو "الموظفون في مصر في عهد محمد علي تأليف حلمي أحمد شلبي- تاريخ المصريين عدد 30 الهيئة المصرية للكتاب".

النتيجة الثانية: أن هذه الطبقة الإقطاعية التي كانت موجودة في مصر لم تختلف مصالحها أو تتصارع مع الرأسمالية المصرية عندما تكونت ببطء ولذلك لم ينشأ الصراع الطبقي المعروف في أوربا وقاد إلى النهضة الأوربية والصناعية وعصر التنوير وهذا يوضح لنا أن الحكاية كانت مختلفة تماماً عما كان موجود في أوربا.

وعندما نبحث عن أسباب ضعف الرأسمالية المصرية نجد أن السبب هو نشأتها.. حيث أنها ذات أصول زراعية فنشأت في أحضان الإقطاع في مجال الصناعة فقط بسبب الفائض في إنتاج القطن ولم تنشأ من خلال الصراع مع الإقطاع كما حدث في أوربا؛ وبسبب هذه النشأة ظلت ضعيفة وغير واضحة رغم المتغيرات السياسية العالمية التي ساعدتها على إظهار حداثتها وتطورها الاجتماعي والثقافي والاجتماعي؛ لكنها ظلت تحافظ على ثقافة شبه إقطاعية كارهة للتجديد.

والنتيجة الثالثة: أن غياب كل من طبقتي الإقطاع (كبار ملاك الأرض) والرأسمالية هو ما أدى إلى ازدياد دور الموظفين (البيروقراطية) وجعلهم يقودون المجتمع المصري وفق وجهة نظرهم الروتينية والضيقة جدا.

والتأصيل العلمي للحالة السابقة تتلخص في أن الرأسمالية المصرية (البرجوازية) لم تكن طبقة متبلورة كما كان الإقطاع في السابق غير متبلور كطبقة مما يعنى أن مصر لم تشهد في تاريخها الحديث نظام صراع الطبقات المعروف في أوربا.

كيف نشأت طبقة الموظفين وحكمت في 1952:

كان من نتائج معاهدة 1936 التي ابرمها النحاس باشا مع الاحتلال البريطاني، تجميد الصراع بين الانجليز والقوى الوطنية المطالبة بالاستقلال، والاهتمام بكل ما هو داخلي من مشاكل. في هذا الوقت ازداد الاهتمام من الطبقة الوسطى بالتعليم والذي كانت جذوره ممتدة منذ عصر محمد علي وأبنائه، وبالتالي البحث عن وظيفة حكومية وكأن الشعب المصري قد اكتشف من جديد أهمية الكاتب المصري القديم كقيمة اجتماعية ومستقبلية، وان يوجد في كل أسرة من يذهب للديوان صباحا ويعود ظهرا. من هنا بدأت الزيادة في الجهاز الإداري للدولة؛ ومع الزيادة العددية للموظفين زادت أحلامهم في لعب دور سياسي وذلك بعد أن كان دورهم ضئيلا بسبب سيطرة كبار ملاك الأراضي على العمل السياسي (أصحاب الدور البارز في ثورة 1919).

بعد 1936 تكون جيش من الموظفين لهم أحلام وأطماع ظل يرتفع عددا وأملا حتى وصلنا إلى 1952؛ أي أن كل من التحق بالمدرسة في عام 1936 تخرج وأصبح يشعر بوجوده في عام 1952 ومشاركته في إدارة البلاد بمعني أن من تعلموا بعد معاهدة 36 فجروا ثورتهم البيروقراطية في عام 52 وهنا نتوقف لنرصد ما كان يومها في الداخل والخارج:

كانت في مصر ثلاث قوى: 1-الإقطاع (كبار ملاك الأرض)؛ 2- الرأسمالية المصرية (البرجوازية)؛ 3- الموظفين (البيروقراطية). وكانت الأحزاب تعبر في ذلك الوقت عن كبار ملاك الأرض والرأسمالية وخاصة حزب الوفد والذي تجمد عند علاقة معروفة سلفا تمثل دائرة متكررة؛ وهي انتخابات عامة تأتي بالوفد ثم الملك

يحل البرلمان ويعين حكومة أقلية تدعو لانتخابات جديدة ليعود الوفد مرة أخرى وهكذا في دائرة مفرغة. كانت الدائرة في حاجة لمن يكسرها وكان الوفد هو الحزب الوحيد القادر على ذلك لكنه لم يفعل. وتجمدت هذه الأحزاب مستسلمين للصيغة التي فرضها الملك عليهم ولم يحاولوا كسر ذلك الجمود وعلى رأسهم حزب الوفد والذي رفض بإصرار كل أشكال العمل الجبهوي مع غيره من القوى الحزبية فماذا كانت النتيجة؟

النتيجة كانت الجمود الكامل وفقدان الأمل في غد أفضل للجميع وخاصة المتعلمين وقد وصلوا لأعداد كبيرة وأصبح لهم وزنهم على الخريطة الاجتماعية وبدئوا يبحثون عن كسر الجمود الذي صنعه كبار ملاك الأراضي ورفضهم الكامل لأي شكل من أشكال الإصلاح الزراعي؛ رغم أن الفكرة كانت مطروحة من اكبر ملاك الأرض عضو حزب الوفد وهو محمد خطاب ومن أعداد كبيرة من المثقفين. فأصبح هناك تناقض وصراع وأضح بين الموظفين وبين كبار ملاك الأرض أو أصحاب المصانع والمسيطرين في نفس الوقت على العمل الحزبي وهذه هي الإشكالية الداخلية التي كانت تبحث عن حل.

وكانت هناك إشكالية تقف عقبة أمام الموظفين (البيروقراطية) الذين لا يعرفون إلا القرارات والأوامر الإدارية المكتبية وهي "الأحزاب"؛ مما يفسر لنا شيئين هامين:

الأول الموقف المتشدد الذي اتخذه عبد الناصر ضد العمل السياسي والحزبي وهو ما أدى في النهاية إلى تحويل المصريين إلى أفراد في مواجهة السلطة الجبارة ونمو الرياء

والنفاق إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ مصر وهو ما نعانى منه حتى الآن؛ فقد حول عبد الناصر الشعب إلى أفراد بعد ضرب كل أشكال العمل السياسي بإصرار واقنع الشعب انه- أي عبد الناصر- هو المسئول الوحيد عنهم بصفته القائد الملهم وما على الناس سوى الفرجة على الكورة.

النتيجة الثانية هو ظهور المثقف الموظف لان كل الناس أصبحوا موظفين في الدولة، وفقد هذا المثقف استقلاله وأصبح حريص على ألا يغضب مانحه مرتبه آخر الشهر...على العكس تماما من مثقفي ثورة 1919 نجد أن معظمهم لم يكن يعتمد في معاشه على الحكومة مثل: احمد لطفي السيد؛ هيكل؛ العقاد؛ علي عبد الرازق وغيرهم كثير على عكس ما حدث بعد 52 حيث لا تجد إلا القليل من المثقفين غير الموظفين... وحاليا كل مثقف يجلس يفكر ليلا في فكر جرامشى عن المثقف العضوي الذي يرتبط بهموم الناس ويطرح رؤيته للحل دون خوف ويقود التغيير.. لكنها سفسطة ليليه لأنه في الصباح الباكر مع شروق الشمس، وهو يتأهب للذهاب إلى مقر عمله ينسى كل شيء عن جرامشى الذي كان يقوله في الليل الجميل ويبدأ في تنفيذ كل أوامر البيروقراطية بكل رضا وارتياح، انطلاقا من أنها مهام عمله أو انصياع لمن يرأسه في العمل. وهذا ما يفسر لنا لماذا يتحدث المثقفين الموظفين بلغة في جلساتهم الخاصة مملوء بالنقد لكن في الجلسات العلنية والندوات المسجلة لهم حديث مختلف... فقد كان المثقف زمن ثورة 19 مبدعا ومفكرا حرا لأنه لم يعتمد على الحكومة في رزقه على العكس مما يحدث الآن حيث نجد أن معظم السادة المثقفين هم المنظرين وواضعي الخطط الخمسية والعشرية وأصحاب الشعارات

والأغاني الحماسية وهم من طبعوا الوطن على فكرة تأليه الحاكم وتحويله إلى الواهب والمانح ومحقق النصر بالضربة الأولى والمتصدي للمؤامرة الكونية والعبور بالوطن إلى الرخاء والتنمية والوصول به إلى بر الأمان.

الإشكالية الخارجية: في الخارج كانت هناك أيضا إشكالية خارجية تبحث عن حل في المنطقة. ففي عام 1952 كانت المصالح الأمريكية تحاول أن ترث الاستعمار الانجليزي حتى تضمن مصادر البترول عصب الصناعة العالمية ومحاصرة الحركات الشيوعية التي تهدد هذه المصالح... ومن هنا اتجهت أمريكا إلى صناعة الانقلابات العسكرية في العراق وسوريا ثم في مصر.. وكانت أمريكا ترى أن الإقطاع وما يمثله من ركود هو البيئة المناسبة لزيادة الحركات الشيوعية.. وبالتالي فإن من مصلحة الأمريكان القضاء على الإقطاع والركود وفتح الطريق للمستقبل أمام الحركات غير الشيوعية. ومن هنا نشأ اتفاق المصالح (وليس تبعية) بين طبقة الموظفين (البيروقراطية) المصرية الصاعدة والباحثة عن مصالحها وبين الأمريكان وجاء الحل الذي يرضى الطرفين وهو انقلاب 1952.

في52 استدعى الموظفين الجيش (وهم جزء أيضا من البيروقراطية) بعد الاتفاق السري مع الأمريكان (كيرميت روزفلت ومايلز كوبلاند) لحسم الصراع؛ ولكي تقوم البيروقراطية (الموظفين) بقيادة المجتمع وفق رؤيتها وتخليص المجتمع المصري من النشاط السياسي الذي يفسد خطتها في العمل. وهذا ما يفسر العداء الجذري بين 52 وأي عمل سياسي، هي ضد أي عمل سياسي من أي لون لأنها قررت احتكار

كافة الأنشطة وعلى الشعب الطاعة؛ وهكذا استمرت البيروقراطية (الموظفين) تقود كطبقة.

طبقة الموظفين:

أصبحت البيروقراطية (الموظفين) طبقة بسبب ضعف الطبقات الأخرى وهذا هو الوضع الخاص بمصر... يذكر د. عبد المنعم سعيد (كان عدد الموظفين عند قيام الثورة حوالي 350 ألف وفى عام 1963 أصبحوا 770 ألف موظف ووصلوا إلى 4 مليون موظف (الأهرام 1/ 6/ 2004). وأصبحوا الآن 7 مليون موظف أو ما يقرب من ثلث القوة العاملة في البلاد ويشكلون اكبر حزب سياسي واكبر جماعة اقتصادية واقل البيروقراطيات إنتاجية في العالم.

ببساطة أصبح لها خواص الطبقة لكنها طبقة لا تنتج لأنها لا تمتلك أي أدوات للإنتاج بشكل قانوني فهي تحكم من خلال القطاع العام ولا تملك؛ وهذه هي الإشكالية الحالية التي تعاني منها مصر حتى بعد قيام ثورتي 25 يناير و30 يونيو.

يذكر د. احمد الغندور في دراسة مهمة (لا ينكر إلا جاحد أن نظام يوليو عرف إبان نظام السادات وامتداده نظام مبارك بدايات الانتقال إلى النظام الليبرالي غير أن أيديولوجية نظام يوليو استمرت موجودة لا تخطئها العين؛ فاستمرت الطبقة البيروقراطية رابضة على قمة السلم السياسي والاقتصادي ترضى السلطة الحاكمة ما استطاعت وتبتلع ما استطاعت من ثروة المجتمع ودخله ومستقبله "الأهرام 27/ 12/ 2003). وكما أوضحنا فإن الكثرة العددية تسبب تحولات نوعية فما هي التحولات التي صنعتها كثرة الموظفين (البيروقراطية) العددية؟

الكثرة العددية والتحول النوعي:

هناك قانون ماركسي وعلمي يقول أن الكثرة العددية تسبب تغيرات نوعية؛ وأشهر مثال هو تحول الماء إلى بخار..فسبب تراكم درجات الحرارة عند تسخين الماء يعني الكثرة العددية في درجات الحرارة مما يؤدي إلى تحول الماء إلى بخار؛ ومن الواضح أن الماء والبخار مختلفين وهذا هو التغير النوعي؛ من نوع الماء إلى نوع البخار؛ فهل أدت الكثرة العددية في أعداد البيروقراطية (الموظفين) إلى تغير نوعي؟

والجواب عندي نعم؛ فقد أدت كثرتها العددية إلى تحول هام وهو أنها تحولت من أداة في أيدي الطبقات الأخرى الموجودة والمسيطرة في وقت ما إلى طبقة كاملة المواصفات وحزبها السياسي هو تحالف القمم في الجهاز الإداري والقطاع العام فما هي مواصفاتها؟

أهم هذه الصفات هي الفساد المؤسسي كسياسة منهجية؛ لكن الفساد موجود في كثير من البلاد فهل يحتاج دائما إلى بيروقراطية لقيامه؟..بالطبع لا لكن إذا كان الفساد هو الخروج عن نظام ما؛ ففساد النظام البيروقراطي محدد الملامح وهو القاعدة وليس الاستثناء.

في الداخل أقام النظام البيروقراطي نظاما فريدا من نوعه لا يثق إلا في نفسه حتى وصل إلى وضع الجمود ووضع كل العقبات أمام تطورات الأحزاب والمجتمع المدني ومنع أي تغيير مما أدى إلى اندلاع ثورة 25 يناير.

والفساد البيروقراطي منظومة متكاملة؛ بمعنى أن هناك من يستطيع تخصيص آلاف الأمتار من أراضي الدولة دون مقابل على حساب بقية الشعب..بمعنى أن الفساد

منظم ومحكوم بقواعد البيروقراطية إن كنت عضوا في حزبها فلك ما تريد؛ وحزب البيروقراطية لم يكن الحزب الوطني ولكن قمة الهرم الوظيفي في جميع الوزارات والهيئات والذين يرفضون تطبيق الحد الأقصى للأجور ويرتبطون مع بعضهم بشبكة من العلاقات الشخصية والأسرية في هذه القمة المبروكة. أما ما كان يسمى بالحزب الوطني فلم يكن إلا الواجهة التي تتعامل مع الجماهير عند الضرورة فقط وخاصة أوقات الانتخابات وهو لم يكن حزبا حقيقيا بالمعنى المعروف للأحزاب ولذلك سقط بداية ثورة يناير؛ وقمته تلتقي مع القمة الموجودة في جهاز الدولة البيروقراطي.

والتطور هو إنتاج شعبي تقوده النخبة بعد إقناع الناس به وأحزاب فاعلة ومؤثرة بمشاركة الناس؛ أما هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي والحزب الوطني فهم سبب ما تعانيه الأمة المصرية إلى اليوم.

والنظام البيروقراطي يبتز القوى المدنية الديمقراطية بحجة أن البديل هم الإخوان المسلمين ومن معهم من مرتزقة الأديان بينما يترك فكرهم الظلامي ينتشر من خلال غلق المجال العام ومنع أي فكر ليبرالي حر يواجه الأفكار الظلامية لكي يكون لديه فزاعة يخيف بها الداخل والخارج ويحصل على المعونات التي تصب في النهاية في جيوبهم دون رقابة من أي نوع.

وفي نفس الوقت الذي يحصل فيه هذا النظام البيروقراطي من الغرب على المعونات والمنح فإنه يستنكر أي حديث عن الحريات وحقوق الإنسان بزعم انه تدخل في شئون مصر الداخلية؛ رغم عن الحريات والديمقراطية نضال بشري لم يكن حكرا على أحد. والمشكلة أنه أقنع معظم المثقفين بهذا الضلال فصار لدينا ثنائية الخارج

والداخل؛ هو يقبل المال والقمح المجاني من الخارج لكنه لا يقبل الأفكار الخاصة بالمجتمع المدني أو التعليم الحديث أو الديمقراطية في الداخل.

والغريب أن هذا النظام البيروقراطي أقنع الناس وللأسف معظم المثقفين أيضا أن حل القضية الفلسطينية هو مفتاح الديمقراطية في المنطقة وان هناك تلازم بين القضية الفلسطينية وقضية الديمقراطية- لا صوت يعلو فوق صوت المعركة-وهو كلام باطل براد به باطل؛ فقد عشنا 60 عاما في مستنقع الصراع العربي-الإسرائيلي تحت وهم اسمه الأمن القومي وان حدود مصر في شرق سوريا. وهذه القضية كان لها تأثير سلبي دائما على قضية التحديث الثقافي وأعني بالتحديث حسم القضايا المعلقة منذ عشرات السنين مثل العلاقة بين الشعب والدولة ووصاية الدولة على مواطنيها وهل هم في الأصل مواطنين أم رعايا..

بالطبع كان من الممكن لما يسمى بالصراع العربي-الإسرائيلي وهو تعبير خاطئ أن يقود إلى التطور لمواجهة هذا التحدي غير أن هذا لم يحدث كما هو واضح فلماذا؟

من ناحية كان نظام يوليو 52 انقلاب عسكري وظل دائما يفكر بعقلية انقلابية تآمرية ولم يترك الناس يقولون رأيهم الحقيقي في أي قضية. ومن ناحية أخرى فكيف يكون الصراع المصيري للوطن خارج حدوده إلا إذا كنا دولة عظمى والدول بالتأكيد لا تحصل على هذه المكانة إلا بعد انجاز التحديث والتصنيع وهي ليست الحالة المصرية الآن.

ثانيا فإن ما يسمى بالصراع العربي- الإسرائيلي- هو إنتاج لمفهوم القومية العربية والقومية العربية وهم كبير غير واقعي لا وجود له سوى في خيال حزب البعث

وخيال عبد الناصر بعد ذلك؛ وعبد الناصر ابن البيروقراطية المصرية وهي التي روجت لهذا الوهم لإحكام قبضتها على الداخل واستخدامه للحجر على الناس ومنعهم من الحصول على أي شكل من أشكال الديمقراطية والمشاركة السياسية إلا في السرادقات والاجتماعات العامة المصنعة إداريا. وفي اعتقادي أن هذا الصراع هو صراع فلسطيني- إسرائيلي؛ وعلى الشعب الفلسطيني حسم هذا الصراع بالطريقة التي يراها هو سلما أو حربا.

ما المشكلة الآن: اعتقد أن المشكلة الرئيسية هي استيلاء البيروقراطية (الموظفين) على الحكم في مصر منذ 52 وحتى الآن ودمج السلطات في السلطة التنفيذية وبالتالي استحالة التشريع المستقل والرقابة القضائية مع عدم وجود بديل ليبرالي يقنع الناس برؤيته.

البديل الليبرالي

يسألني الكثيرين هل الدعوة إلى حزب جديد مجرد دعوة إلى رقم جديد يضاف إلى قائمة الأحزاب السياسية الموجودة ؟ ولماذا لا تندمجوا مع حزب أخر؟ وما هو الجديد على الساحة المصرية لا تعبر عنه الأحزاب القائمة بالفعل ويستدعي التفكير في تأسيس حزب جديد؟

وللإجابة على هذه الأسئلة علينا أولا أن نؤكد إيماننا بأن هناك أحزابا ليبرالية شقيقة وأن الأحزاب الليبرالية دائما ما تتفق مع بعضها في هدف مشترك وهو إتاحة مناخ من الحريات تتنافس فيه جميع الآراء والأفكار بدون قيود أو وصاية أو قمع واستبداد وهو ما أظنه المعنى الحقيقي لليبرالية وهو ما يحدث في الدول الديمقراطية وتتنافس فيما بينها على البرامج وهذا يؤدي لمزيد من الإبداع في الحياة السياسية وهو ما نحتاجه بشدة في مصر.

إننا ندعو لتأسيس حزب ليبرالي يقوم على أساس الهوية المصرية ويدعو لمبادئ العلمانية والليبرالية والعقلانية ويعتمد على الآليات الديمقراطية كأساس للممارسة داخل الحزب؛ أي بناء هذا الحزب بناءا مؤسسيا لتقديم نموذج جديد للحزب السياسي يشكل إضافة نوعية على الساحة السياسية المصرية؛ فالهدف الاسمي بالنسبة للحزب هو العمل على أن تصبح مصر دولة مدنية قوية يتم فيها تداول السلطة سلميا وفق الآليات الديمقراطية. ونرى أن دستور الدولة المدنية يكفل

الحريات الأساسية للفرد بما يتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية والقانون الإنساني الدولي فمصر ليست بدعا بين البشر. ونسعى أيضا لان يعود لمصر وجهها الحضاري دون أي إضافة فمصر ليست جزءا من أحد لأنها كل بزاتها للدلالة على عظمتها؛ مصر الجميلة التي أنجزت أعظم حضارة في تاريخ البشرية وهي حضارة قائمة على الإبداع وبناء الإنسان المبدع؛ إننا نرى أن اعتزازنا بالحضارة المصرية القديمة هو مدخل مهم للانتماء لمصر وهو انتماء نحن في أمس الحاجة إليه؛ كما أنه مدخل مهم لتمثل الروح المصرية الخلاقة المبدعة؛ ولإعادة الاعتبار لتراث جرى تهميشه واستلابه لعصور طويلة تحت دعاوي العروبة. كما أننا نرى أن الحضارة المصرية شأنها شأن أي حضارة إنسانية مبدعة ازدهرت عندما كانت تسودها قيم التعدد والتنوع وحرية الاختيار وتراجعت عندما تحولت إلى قيم الوحدانية التي تمنع التعدد وتفرض نمطا وأحدا يقضي على التنوع وتجرم حرية الاختيار؛ ونرى أن هذا المنطق أدى إلى تهميش وحجب حقب من تاريخ الأمة المصرية وثقافتها مما حول دون إبراز تنوع الشخصية المصرية وثرائها وتعدد أبعادها وهو تنوع نراه أساسا لنهضة الأمة المصرية. إننا نرى أن هذا الاعتزاز بكوننا مصريين يجب أن يكون مدخلا لان تعيد مصر الناهضة تواصلها وتصالحها مع العالم وأن تتفاعل مع شعوبه وثقافاته بثقة يعززها إرثها الحضاري مما يحررها من نظرة البداوة المتعصبة الوافدة والتي تنطلق من العداء والرفض لكل من لا ينتمي للعشيرة أو القبيلة وهي ثقافة بعيدة تماما عن ثقافتنا المصرية.

مبادئ الحزب:

إن مؤسسي "الحزب المصري الليبرالي" يرون أن الحزب منظمة تعمل في الحاضر من اجل المستقبل وفق رؤى سياسية تقدم أساسا لبرامج ترفع من شأن المواطنين وتصون الوطن.

إن الحزب يقوم على مبادئ أساسية تتلخص في:

(1) الهوية المصرية؛ وهي الرابط الذي يجمعنا دون أي تفرقة أو تمايز على أساس الدين أو الجنس أو العقيدة.

(2) الليبرالية؛ وهي إطار للتعددية والتنوع وحرية الاختلاف دون حجر أو وصاية وبما يوسع دائما من تعدد الاختيارات أمام الفرد كأساس لتأكيد ذاته.

(3) العلمانية السياسية؛ التي ترى فصل الدين عن الدولة والتشريع؛ ولا تدعو للفصل بين الدين والمجتمع حيث تكفل للمجتمع وأفراده حرية الاعتقاد.

(4) المشروع الفردي أو الاقتصاد الحر مع العدالة الاجتماعية؛ وهو ركيزة للحريات ونقيض للدولة الشمولية الأبوية التي تهيمن على الاقتصاد والمجتمع منذ 1952.

وهذه المبادئ جميعا تندرج تحت الشعار العظيم " مصر أولا " فنحن بالفعل أعظم أمة في تاريخ البشر وفجر الضمير الإنساني وهذا ليس تعصب أو شوفينية بل إنها حقيقة أعترف بها البشر عبر التاريخ.

الحزب المصري الليبرالي الذي تشرفت أن أكون وكيل مؤسسيه قبل رفضه الإعلان السياسي

حدث ما تنبأ به وخشاه الكثيرون؛ ووصلت الأمور إلى الحضيض بعد ستين عاماً من الفساد المؤسسي القائم على دمج السلطات في السلطة التنفيذية ثم في يد فرد واحد. لقد أدى دمج الدولة في النظام إلى عزل المواطنين عن العمل السياسي من خلال ترسانة القوانين المقيدة للحريات. إن لحظة إنعتاق مصر من هذه القيود لازالت بعيدة وتحتاج إلى عمل دءوب وهو ما يؤكد أن معارك الشعب المصري في الداخل وليست في الخارج.

إن أي إصلاح سياسي لابد وأن يبدأ من فصل حقيقي للسلطات وتقليص صلاحيات السلطة التنفيذية لصالح سلطات مدنية متعددة وهو ما يتضمن تقليص دور القطاع العام المهيمن على الاقتصاد في مصر والانتقال بمصر من مجتمع الموظفين البيروقراطيين إلى مجتمع المنتجين الأحرار.

لم تنجح محاولة تقليص دور الدولة الاقتصادي منذ شمولية الحكم الناصري حتى الآن؛ ووقف اليسار بالمرصاد لأي تحول ليبرالي وأكمل اليمين الأصولي مشيعاً روح الإرهاب بالاغتيال بدءا من رئيس الدولة إلى اغتيال المفكرين والقيم الحضارية كالليبرالية والعلمانية فتوقفت الحياة الفكرية والسياسية في المجتمع المصري.

إن الفساد الداخلي وتربص الجماعات الأصولية بمصر والمصريين كقوة شمولية دينية تصنع في التحليل النهائي ظهيراً استراتيجياً لشمولية الدولة هو ما يحول بين مصر وبين اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي ويعوق أيضاً قيامها بدورها الإقليمي كصانعة للسلام والحريات الفردية.

وإذا كانت المنطقة تعانى المزيد من الصراعات العرقية والدينية كما في العراق والسودان والمغرب فإن دور مصر الإقليمي أكبر من تدخلها هنا وهناك أو دور الوساطة التي تقوم به من دون مردود. ولكن دورها هو أن تقدم مثالاً على التعايش السلمي الحقيقي والمنتج بين المواطنين من مسلمين ومسيحيين وغيرهم من خلال دولة مدنية مرجعيتها الوحيدة مصالح الناس الدنيوية وشعارها الدين لله والوطن للجميع وتقوم على الأغلبية والأقلية السياسية المتحركة وليست على أساس الفرز الديني. لذلك فإن الحزب المصري الليبرالي "تحت التأسيس" يؤكد على الحاجة إلى فصل الدين عن الدولة وليس فصل الدين عن المجتمع وعدم استغلال الدين في أغراض سياسية أو استخدام شعارات تفريقية وإقصائية مثل شعار "الإسلام هو الحل".

إننا ونحن نسعى أن يكون التغيير القادم من خلال مؤسسات الدولة المدنية وليس عبر الفوضى ولكي يتم ذلك من خلال البرلمان والأحزاب لابد من حرية تكوين الأحزاب مهما كان العدد وأن يقتصر دخول البرلمان على مرشحي الأحزاب فقط والانتهاء من الاستغلال اللا مبدئي في التلاعب بثغرة المستقلين في إفساد الحياة الحزبية.

مستقبلنا مرهون بدولة القانون وهى دولة العدل والحرية. ومرهون بهوية مصرية مميزة ننادى بها دون شوفينية ولكنها مدخلنا إلى الانتماء الذي نحن في أمس الحاجة إليه وحتى يعود إلى مصر وجهها الحقيقي.

إن عشرات المشاكل التي تحاصرنا من بطالة وسوء تعليم وإسكان وغير ذلك تحتاج إلى العديد من الحلول الإبداعية للخروج من هذا النفق المظلم. ولن يتم هذا إلا بالانتماء الحقيقي لمصر وشعارنا: مصر أولا.

مقدمه .

الليبرالية نسق حضاري؛ لخصت فيه البشرية مشوارها الطويل والصعب لبناء مجتمع حر يحترم فيه حرية الإنسان وحقه الأصيل في اختياراته في مواجهة سطوة أية جماعات دينية أو عرقية أو سطوة الدولة وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة...الخ".

إن تحول الليبرالية لسلوك عام بين الأفراد واحترام حق الآخرين في الاختيار هو الحل للمشاكل الطائفية والعرقية وهو ما تأسس عليه "الحزب المصري الليبرالي"؛ وتفاعل الأفكار والرؤى هي كيمياء التوافق وبوصلة التقدم إلى المستقبل؛ وقبول الناس أو رفضهم هي فقط شرعية الوجود وأساسه.

إن الهوية المصرية والعلمانية السياسية هما الساحة الرحبة التي تحقق التوازن بين الأغلبية والأقلية في إطار من التفاعل المصلحي والثقافي. فلا شرعية فوق أرادة الناس؛ وحقوق الأفراد مصونة بدون أي تحفظات يحميها الدستور وكافة المواثيق الدولية؛ ويتساوى الجميع أمام القانون وللجميع فرص متساوية في التعليم والصحة والعمل والسكن.

إن حسن إدارة الاختلاف بين الجماعات المختلفة والأفكار والآراء المختلفة ربما يكون هو المدخل الواسع الذي يشجع على تحول المواطنين إلى مواطنين ايجابيين مشاركين بقوة في تحسين أحوال مجتمعهم. كما أن حرية الفرد والجماعات دون أي انتهاك لحقوقهم أو حتى التهديد بذلك من قبل أي طرف هي أساس السلام الاجتماعي وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات.

الخط السياسي.

الشباب في مصر هم الشريحة العمرية الأكثر عددا والأكثر معاناة أيضا؛ وهو ما يؤكد على أهمية أن يكون خطابنا لهم مستقبليا يعيد لهم الثقة وثقافة التقدم وان تكون مصر جزءاً من العالم كما كانت دائما. إن سقوط عصر القوميات والأيديولوجيات يعنى أن سياسات مصر في الداخل والخارج لابد وان تلتزم بالمصلحة الوطنية دون أدنى مجاملات أو مغامرات كما حدث في حرب اليمن على سبيل المثال.

شباب مصر يحتاج إلى جانب الولاء لمصر المؤسس على المصلحة لا على الشعارات الجوفاء؛ يحتاج إلى نظام تعليمي مختلف بعيداً عن الحفظ والتلقين والثقافة الماضوية، نظام تعليمي يسلح الشباب بالحريات الفردية وبالقدرة على الإبداع والابتكار وقبول الأخر المختلف.

شباب مصر في الريف يحتاج إلى إعادة تأهيل صناعي متوسط المستوى لكي يتمكن من المشاركة في أنشطة إنتاجية تستخدم الخامات الزراعية المتاحة في القرية المصرية وهى كثيرة ومتنوعة وحتى نحميهم من الانخراط في جيش العاطلين أو جيش الإسلام السياسي الخارج عن القانون.

المبادئ الأساسية :-

1-الهوية المصرية : الهوية هي التعبير الحديث عن القومية – الهوية هي تعبير سياسي وقانوني بعيداً عن الشوفينية العنصرية التي تميز كل القوميات. تحتوى الهوية على عنصرين؛ الانتماء والمصلحة فلا انتماء بدون مصلحة. الانتماء لمصر يعنى الانتماء لتاريخ هذا الوطن وثقافته دون النظر إلى الأصل أو العرق. تاريخ مصر حلقات متواصلة تبدأ بالتاريخ المصري القديم ثم المرحلة اليونانية الرومانية فالمرحلة القبطية وأخيرا المرحلة الإسلامية. نحن في الحزب المصري الليبرالي نعتز بشكل خاص بالتاريخ الفرعوني كأقدم حضارة في تاريخ الإنسانية وذلك كمدخل للانتماء وليس لإعادة الإنتاج. الهوية المصرية تعتز وتؤكد على تراث التسامح وقبول الأخر المختلف وتقاوم كل ثقافة تخالف هذا التراث مثل الوهابية وثقافة الكراهية والتمييز الديني. فالهوية المصرية هي الرابط الحقيقي بين المصريين والمصلحة المشتركة للمسلمين والمسيحيين هي الضمان لاستمرار هذه الهوية وبغض النظر عن تعداد أي منهم لان المصلحة لا علاقة لها بالعدد زاد أم قل.

2-العلمانية السياسية : الدولة العلمانية لا ترفض الدين ولا تعاديه لكنها ترفض استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية وإدخاله في عالم المصالح الدنيوية الضيقة؛ وعلى هذا ترفض خلط الدين بالسياسية. إن فصل جهاز الدولة عن المؤسسات الدينية لا يعنى بالضرورة علمانية الأفراد، فالعلمانية متصالحة مع الدين وتحترمه وتضعه في مكانه اللائق به سواء على المستوى الفردي أو كإطار عام لحياة الناس دون

تعسف في استخدامه. فالدولة تحمى حقوق الأفراد وتهدف إلى التعايش بينهم ولا تجبرهم على التخلي عن معتقداتهم أو أفكارهم.

كلمة العلمانية مشتقة من الكلمة السريالية " علماً يا " وتعنى الشعب" ؛ ولا زالت للكلمة صدى حتى اليوم؛ فنحن نشير على تجمع الناس في مكان ما ونقول " العالم اللى واقف هناك ". كذلك تستخدم الكنيسة المصرية كلمة العلمانيين بمعنى الشعب المؤمن بالمسيحية. العلمانية آلية تعنى فصل جهاز الدولة عن المؤسسات الدينية ولا تعنى ضرورة علمانية الأفراد. تحميل العلمانية فلسفات واتجاهات فكرية ومعرفية نفرت الناس منها، نحن نسعى أن تكون للعلمانية ضرورة حياتية وليست فلسفة متعالية ومنفصلة عن الواقع اليومي ولذلك قلنا بالعلمانية السياسية على أساس أن العمل السياسي ملك لنا جميعاً بغض النظر عن دين أو عقيدة أي مواطن في حين أن لكل مواطن الحق أن يكون علمانياً أو لا يكون. العلمانية السياسية تطوير مقبول لشعارنا القديم "الدين لله والوطن للجميع ".

3-الديمقراطية الليبرالية: تقوم الديمقراطية على تداول السلطة بواسطة الأغلبية والأقلية السياسية المتحركة؛ فأغلبية اليوم هي اقليه الغد وهكذا. الأغلبية تحكم وللأقلية الحق في الدعاية لنفسها كي تصير أغلبية؛ في حين أن الأغلبية والأقلية الدينية ثابتة ولا تصلح لتداول السلطة الأمر الذي يتنافى مع الديمقراطية. ديمقراطية صندوق الانتخابات جزء من منظومة لكنها ليست كل المنظومة. الحريات الفردية هي الأساس في كل ديمقراطية. لذلك فنحن في الحزب المصري الليبرالي نؤكد على أهمية الحريات الفردية والتي هي حق أصيل لكل إنسان منذ يوم ولادته.

4- الاقتصاد الحر: يقوم الاقتصاد الحر على المشروع الفردي والذي هو الأصل في الأشياء؛ آليات السوق هي الآلية المعتمدة اليوم في كل أنحاء العالم ومصر ليست بدعاً بين البشر؛ الاقتصاد الحر هو نقيض القطاع العام وقيادة هذا القطاع للتقدم الاقتصادي. للاقتصاد الحر عيوبه وعلينا محاصرة هذه العيوب بالديمقراطية وحتى لا تتحول الرأسمالية إلى وحش يهدد الاستقرار ويحول دون أي إصلاح سياسي نسعى إليه .

مصر دولة لا مركزية وليست فيدرالية :

مصر أقدم امة في التاريخ وأقدم دولة صنعت حضارة لازالت ملأ السمع والبصر، الدولة المركزية كانت أداة المصريين للوصول إلى كل هذا المجد، اليوم الدولة المركزية عقبة في سبيل التطور فلا يمكن أن تظل القاهرة مسئولة عن كل صغيرة وكبيرة في أطراف الوطن. الخلاص من المركزية لا يمكن الوصول إليه دون الخلاص من البيروقراطية فهما مظهران لجوهر واحد، الدولة اللامركزية هي السياسة التي ندعو إليها وفيها تنقسم مصر إلى عشر ولايات أو محافظات هي: القاهرة – الإسكندرية – شرق الدلتا – وسط الدلتا – غرب الدلتا – سيناء – البحر الأحمر – الصحراء الغربية – شمال الصعيد وجنوب الصعيد.

كل محافظة من هذه المحافظات تشكل وحدة متكاملة اقتصاديا وزراعيا وصناعيا وخدميا ويحكمها حاكم منتخب من الناس ولها برلمان محلى، يومها سيكون من المستحيل أن يحكم مصر ديكتاتور كما حدث طوال الستون سنة التعيسة الماضية.

هذه الدولة لا تمتلك وسائل الإنتاج ويجب أن يظل الاقتصاد خارجها وهى مسئولة عن الأتي:

1- احتكار السلاح للدفاع عن حدود الوطن وضمان عدم الخروج عن القانون في الداخل .

2- مراقبة النشاط الاقتصادي بكل حزم وبدون رشاوى لضمان عدم تلوث البيئة والعمالة غير القانونية مثل عمالة الأطفال أو عمال بدون تأمينات اجتماعية أو عمالة نسائية بمرتبات اقل ومنع الاحتكار.

3- ضمان الفصل بين السلطات حتى لا تتغول السلطة التنفيذية وتعتدي على المواطنين كما هو حادث الآن .

4- ضمان تقديم الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية من مأكل ومسكن وعلاج وتعليم وإلا فما معنى وجود دولة يموت فيها الناس من الجوع والمرض.

الدولة التي ندعو إليها ليست لها مرجعية دينية لكنها تحافظ بكل قوة على حق كل مواطن في اعتناق الدين الذي يرغب فيه. مرجعية الدولة هي مصالح الناس بما يتفقون عليه بعيدا عن الحلال والحرام وكافة النصوص الدينية. مسئولية الدولة المساواة الحقيقية والكاملة بين المسلمين والمسيحيين وتجريم أية ثقافة تدعو إلى غير ذلك؛ ما يتفق عليه الناس هو الملزم للجميع أما الحلال والحرام فهو مرجعية الأفراد في حياتهم اليومية ولا تدخل للدولة فيما يؤمنون به.

الصعيـــد:

إعادة خريطة الصعيد الحالية ربما تشكل المدخل الحقيقي لإصلاح تأخر أكثر مما يجب ولم يعد تكفى حياله العبارات الإنشائية والترقيع كما فعلت الحكومات المتعاقبة.

فنحن نرى أن تمتد كل محافظة من محافظات الصعيد شرقاً وغرباً، تمتد شرقاً إلى البحر الأحمر الأمر الذي يمكنها من إنشاء ميناء بحري لكل محافظة يكون وسيلتها وأداتها في التعامل مع العالم الخارجي استيراداً وتصديراً دون المرور بالإسكندرية أو غيرها من الموانى. بالإضافة إلى إنشاء ميناء نهرى في كل من المراكز الواقعة على النيل، وأن تشرف على إدارة الموانى البحرية والنهرية شركات خاصة ولا يكون للحكومة سوى المراقبة وأعمال الأمن السيادية. وكذلك تمتد غرباً في الصحراء الغربية لمسافة 100 كيلو متراً (كل بحسب الاحتياجات القومية العامة) لإخراج محافظات الصعيد من هذا الضيق الخانق.

الاستثمارات في كل محافظة هو شأن داخلي لها ويديره أهلها لصالحهم من خلال حكم محلى حقيقي وحاكم للمحافظة يتم انتخابه من بين مواطنيها.

القرية المصرية :

إنقاذ القرية المصرية من الحالة التي عليها الآن وخاصة في الصعيد هو إنقاذ لمصر من الجمود ومراوحة الإصلاح في مكانه. القضاء على صورة الفلاح المصري هزيل البنيان وهو على ظهر حماره ويجر خلفه بقرة عجفاء هو البداية لإصلاح أمورا كثيرة مثل ثقافة التخلف والخوف من السلطة ومن ثم الرياء والجبن. أبناء هذا الرجل بعد تخرجهم من جامعات الجهل الإقليمية هم في الغالب أبطال تنظيمات الإسلام

السياسي. تفتيت الأرض الزراعية هو السبب لكل البؤس الريفي وبالتالي فالعلاج يبدأ بالقضاء عليه لصالح تجميع الأرض على أساس رأسمالي. لن ندخل في تفاصيل تحتاج إلى دراسات شاملة وتخصصية لصعوبة الأمر وجديته لكننا نشير إلى بعض الملامح التي نراها ضرورية.

تجميع الأرض يقود ببساطة إلى استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة والري في حين يقف التفتيت حائلا دون ذلك، بالإضافة إلى تسويق المنتجات بعد تصنيعها وتعبئتها على أسس علمية دون إهدارها مع ما يتبع ذلك من التعامل المباشر مع كل الوسائل الحديثة في الإدارة سيكون نقله نوعية تقضى على الركود الريفي.

التجميع يقوم أساسا على قبول الفلاح طواعية الدخول بمساحة أرضه مع غيره من الفلاحين المحيطين به في شركة مساهمة لكل واحد أسهما فيها تتناسب مع ملكيته. تدير الشركة إدارة متخصصة ومنتخبة من قبل المساهمين، الإدارة منفصلة عن الملكية وتوزع الأرباح كالمعتاد وفقا لقيمة الأسهم.

شباب الريف سوف يكونوا رجال هذه التجربة وعمادها، شركات التصنيع والتعبئة سوف تحتاج إلى مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر للقيام بأعمال مساعدة بعد تدريب بسيط وهو ما يفتح الباب إلى عالم جديد .

تجربة من هذا النوع غاية في الأهمية وأيضا في الصعوبة وتحتاج إلى تدخل الدولة ومشاركة الأحزاب لإقناع الناس بعد إقامة نماذج تقدم الدليل على نجاحها وكذلك تقديم التسهيلات اللازمة في إنشاء البنية التحتية مثل أنظمة الري الحديثة في بداية العمل، الشركات الاستثمارية لها دور بجانب الدولة.

التعليم والبحث العلمي :

التعليم الجامعي هو الحلقة الأهم في منظومة التعليم وهو طريق التطور وإصلاح البحث العلمي. طريقة القبول في الجامعات الحالية لابد أن تنتهي إلى غير رجعة لصالح طريقة أخرى نرى أنها الأفضل والأنسب.

والطريقة التي نقترحها تبدأ بالاعتراف بأن شهادة إتمام الدراسة الثانوية يجب أن تكون شهادة على انتهاء مرحلة قائمة بذاتها وتؤهل الشاب للعمل في أنشطة متوسطة في الحياة العامة بدون الاهتمام بالمجموع الحاصل عليه، المجموع لا قيمة له في التحاقه بالجامعة. شهادة الدراسة الثانوية هي الشهادة المتوسطة الوحيدة بعد إلغاء ما عداها مثل الثانوية التجارية آو الصناعية أو الزراعية أو الأزهرية .

الأزهر جامعة لتخرج رجال الدين الإسلامي فقط فلا وجود لطب الأزهر أو هندسة الأزهر وهى البدعة التي اخترعها عبد الناصر وقادت إلى التطرف الديني.

كل من يحصل على الثانوية العامة يستطيع الالتحاق بالجامعة بعد سنة ولمدة عشر سنوات لاحقه لحصوله عليها؛ يمضى كل شاب هذه السنة في الاستعداد لامتحان القبول الذي تعقده كل كلية لمن يرغب في الالتحاق بها. يستطيع كل شاب التقدم لأكثر من امتحان في نفس العام وعند نجاحه في أكثر من امتحان يقرر هو الكلية التي تناسبه أكثر من غيرها. التقدم للامتحانات المؤهلة يتم بغض النظر عن المجموع الحاصل عليه في الثانوية العامة. الدراسة في الجامعات تقدم حسب التكلفة الفعلية وتختلف من كلية إلى أخرى ومن جامعة إلى جامعة.

العشرة في المائة الأوائل في امتحانات القبول في كل كلية يتم إعفائهم من كل الرسوم الدراسية.

السياسة الخارجية :

السياسة الخارجية لبلد ما هي انعكاس لمصالحه الداخلية ومصالح مصر الداخلية كما يراها مؤسسو الحزب المصري الليبرالي تقوم على دعامتين، الأولى: نهر النيل وبالتالي التعاون والتكامل مع بلدان حوض النيل وبخاصة السودان وأثيوبيا، وما يدور في السودان وأثيوبيا لا يجب أن يغيب عن أعين السياسة المصرية لحظة واحدة فهما الأولى بالرعاية والدعم.

الأمر الثاني أن مصر يجب أن نكون كما كانت دائماً جزء من العالم بل وفى قلب العالم من خلال دور بارز ومؤثر في بلدان حوض البحر المتوسط والعمل من الآن بجدية للانضمام للإتحاد الأوروبي وخاصة أن هذا الاتحاد ليس اتحاداً جغرافياً. وهذا الأمر لن يكون متاحاً إلا إذا أعطت مصر المثال وكانت النموذج، كما كانت دوماً، في الثقافة والتسامح وقبول الآخر والديمقراطية وقيادة السلام في المنطقة.

نداء من الحزب المصري الليبرالي إلى الفلسطينيين والإسرائيليين:

اللحظات الصعبة هي الأنسب دائماً للصراحة ولتوضيح ما أهملناه طويلاً، وما أهملناه هو أن مصلحة مصر يجب أن تأتي أولاً وأخيراً، لذلك فنحن في الحزب المصري الليبرالي ننظر إلى كافة القضايا على ضوء هذه المصلحة.

إننا نرفض أول ما نرفض كل السياسات التي تسعى إلى توريط مصر في حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل، ونقول لمن تناسى الماضي أن مصر تورطت في حرب 67 بفضل

الدعاوي المسمومة التي قام بها حزب البعث ضد عبد الناصر ودفعته إلى غلق المعابر للحفاظ على الزعامة الكاذبة... فكانت الحرب.

ونؤكد نحن مؤسسو الحزب المصري الليبرالي على ضرورة عدم المشاركة العملية في ما يحدث في غزة لان ما يحدث هو شأن فلسطيني بحت لا نملك حياله سوى النداء والنصيحة لكلا الطرفين وتقديم العون الإنساني إذا استطعنا إلى ذلك سبيلا.

كلنا يعلم أن الضفة والقطاع أراضي محتلة، ومقاومة الاحتلال حق مشروع دولياً وبالتالي فلكل فلسطيني الحق في المقاومة للوصول إلى الحل الذي يراه وله أن يسلك أي طريقاً سلماً أو حرباً. المهم أن يتحمل الفلسطينيون تبعات الطريق الذي يسلكونه ودون تحميل غيرهم من الشعوب الناطقة بالعربية تبعات هذه السياسة.

أن تختار حماس وحسن نصر الله طريق الحرب تحت إغراءات سورية أو إيرانية فهذا حقهم، لكننا نرفض أن تتورط مصر وندفع الثمن من استقرارنا ودماء أبناءنا.

إننا ترفض تماماً أن نرهن مستقبل أطفالنا عند خالد مشعل أو حسن نصر الله حتى يتمكنا من حل مشاكلهم مع إسرائيل.

وكفانا ما حدث حين ربط رؤساء مصر الثلاثة مستقبل الديمقراطية بحل القضية الفلسطينية ولا زلنا نعاني تبعات هذا الربط التعسفي حتى اليوم.

نحن مؤسسو الحزب المصري الليبرالي نرغب في تسمية الأشياء بأسمائها فهناك صراع فلسطيني-إسرائيلي وصراع سوري-إسرائيلي...الخ وعلى كل شعب أن يتحمل ثمن سياساته بمفرده دون توريط الآخرين.

نحن بالطبع ككل البشر ندين هذه الطريقة الإسرائيلية في استخدام القوى المفرطة ونؤكد لهم أن القضاء على حماس يبدأ بالتسوية العادلة مع أبو مازن، وأن دور مصر الحقيقي الذي يليق بها وبمكانتها أن تقود المنطقة إلى السلام والديمقراطية بأن تقدم المثال كما كانت دائماً في التعايش المتسامح والمنتج بين المسلمين والمسيحيين وكذلك الانفتاح على الحريات السياسية والديمقراطية.

وأخيرا نؤكد نحن مؤسسو الحزب المصري الليبرالي إلى أن المعابر ملك للدولة المصرية وتديرها الحكومة المصرية وعليها أن تفتحها وقتما تشاء وتغلقها وقتما تشاء دون تقديم كشف حساب إلى أي طرف خارجي.

المـــــــــــــــرأة.

للمرأة نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات كالرجل تماماً وللمرأة الحق في الحصول على رئاسة الجمهورية.

سياسات 52 أدت للسياسة الحالية:

كانت ثورة 52 هي الحل الأسوأ لمشاكل المجتمع المصري في أوائل خمسينيات القرن الماضي؛ هذه المشاكل التي كانت محصلة أكثر من عامل :

1- تدنى القوة الشرائية عند معظم الشعب المصري وخاصة في الريف بسبب علاقات شبه إقطاعية الأمر الذي انعكس أيضا بالسلب على نمو الرأسمالية المصرية أدت في النهاية إلى انسداد أفق التطور الاقتصادي في وجه جيش من المتعلمين دفعهم إلى الانخراط في أحزاب وتنظيمات شمولية تنادى على المستبد العادل مثل: الإخوان والحزب الاشتراكي بالإضافة إلى كل التنظيمات الشيوعية.

2- تزايد أعداد المتعلمين الراغبين في الصعود الطبقي من خلال التعليم وصل إلى 350 ألف صار رهانهم الأساسي على تدخل الدولة من خلال التأميم ومحاصرة الرأسمالية وفى المقابل زبل الرهان على الحريات الفردية .

3- غياب أي حلول اقتصادية لدى حزب الوفد؛ حزب الأغلبية؛ للخروج من الأزمة ومعارضته الثابتة لكل أصوات تطالب بإصلاح زراعي ينقذ الريف من أحواله المتردية.

4- سعى الأمريكان المحموم لوراثة الإمبراطورية البريطانية وضمان استقرار المنطقة الغنية بالبترول من خلال الانقلابات العسكرية كما حدث في العراق وسوريا وأخيرا مصر.

بعد انقلاب 52 حكمت البيروقراطية المصرية الصاعدة البلاد من خلال ممثلها البارز جمال عبد الناصر بواسطة القرارات الإدارية الفوقية ونجحت بالاتفاق مع الأمريكان في القضاء على كل الأنشطة السياسية وفى مقدمتها الأحزاب والمجتمع المدني وفى النهاية دمجت هذه البيروقراطية الدولة المصرية في السلطة التنفيذية وسيطرت تماما على السلطتين التشريعية والقضائية. دمج الدولة في النظام هو جوهر الناصرية سياسيا أما جوهرها الاقتصادي فهو القطاع العام.

القطاع العام هو الثمرة التي استولت عليها البيروقراطية بأعدادها المتزايدة وأدارته بواسطة أهل الثقة ثم الفساد وهو الآمر الذي أدى إلى عجزه عن إحداث تنمية حقيقية تتناسب مع حجمه واستثماراته الضخمة والزعم بأنه قاطرة التقدم والنمو .

القطاع العام ليس هو رأسمالية الدولة فالأخيرة تعنى سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج مع إدارته وفق المنهج الرأسمالي، مكسب وخسارة وتعظيم الأرباح، القطاع العام غير ذلك فأكثر وحداته تحقق خسائر معلنة ورسمية وفى نفس الوقت توزع الأرباح على العاملين، هذه السياسة أفرزت تلقائيا ثقافة الحقوق التي لا تقابلها واجبات؛ وأفرزت أيضا ميل الحكومة المصرية الدائم إلى تلقى المعونات والهبات من الخارج لتعويض هذه الخسائر المستمرة ومن ثم اللعب الدائم على التناقض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق.

اللعب على التناقض بين الدولتين كان هو الأساس الموضوعي لما سمى بالحياد وعدم الانحياز وهو في الحقيقة لا يزيد عن كونه ابتزازا واضحا لهما وتعظيما لدعمهما لمصر خوفا من انحيازها لطرف دون طرف– ابتزاز الحكومة المصرية لا يزال قائما وموقفها من تخفيض المعونة الأمريكية الذي حدث مؤخراً خير مثال على ذلك، لان من يقبل المعونة لابد أن يقدم مقابلا ما وهو ما ترفضه الدولة المصرية. القومية العربية كانت إحدى الحيل الداعمة لهذا الابتزاز بإدعاء القوة والانتشار ومن ثم التأثير على مجريات الأمور في المنطقة.

ثقافة الحقوق التي لا تقابلها واجبات هي التي حددت العلاقة بين الشعب وعبد الناصر، الزعيم له كل الحقوق ولا احد يناقشه وليس له برلمان يحاسبه على أخطائه، والشعب صار في المقابل آحادا من البشر في مواجهة السلطة التي لا ترحم، وفى مقابل كل هذا يحصل على ما أطلقوا عليه "حق العمل وحق التعليم المجاني وغير ذلك" دون أن يعرف ما هي واجباته لكي يستمر في الحصول على هذه الحقوق.

ولان الحقوق التي لا تقابلها واجبات عمرها قصير فقد حدث ما حدث، فقد ضاعت أموال التمصير وأموال التأميم على الصرف على جيش من الموظفين لا عمل لهم سوى حلب البقرة التي هي مصر حتى أفقروها ودخلت التجربة الناصرية في مرحلة الهبوط وانتهت إلى مزبلة التاريخ الذي لا يرحم.

هبوط الناصرية بدا مع هزيمة 67 وموت الزعيم، هذا الموت هو الذي أنقذ الزعيم من مشاهدة الناصرية تموت بين يديه وأمام عينيه، هبوط الناصرية كان التطور الطبيعي لنظام غير قادر على النمو ويستنزفه ملايين الموظفين الذين لهم حق العمل وحق الفساد دون رقابة من أي نوع . الناصريون يطلقون على هذا الهبوط الاضطراري انه ارتداد ساداتي على سياسة الزعيم. موت الزعيم كان إنقاذ الناصرية من عارها وبؤسها وكأننا على المسرح التراجيدي.

دولة الاستبداد الشمولية هي التراث الذي تركه لنا عبد الناصر ولا زالت قائمة حتى يوم الناس هذا؛ الدولة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتديرها البيروقراطية لا وجود للحريات على أجندتها، وبالتالي فالأحزاب التي تطالب بالحريات مع بقاء القطاع العام وتدخل الدولة في حياة الناس في كل صغيره وكبيرة لن تحقق سوي السراب وقبض الريح.

وجود الاقتصاد خارج الدولة ويعمل وفق آليات السوق هو الطريق الوحيد للحريات والمشاركة السياسية لذلك فموقفنا المبدئي في الحزب المصري الليبرالي هو الدعوة لتصفية القطاع العام كقاطرة للتقدم والنمو.

الإصلاح :-

الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي وجوه ثلاثة لجوهر واحد هو التقدم، كل من هذه الوجوه يؤثر في الباقي ويتأثر به، غير أن كل منهم له طريقته المنفصلة التي يعمل وفق آليتها. الإصلاح الاقتصادي والثقافي يحتاج كما يقال دائما إلى إرادة سياسية والإرادة السياسية حاليا ملك للنظام ولا شريك له.

المجتمع المصري حاليا لا يشكل طرفا في هذه الإرادة إلا قليلا. والمطلوب أن يكون للمجتمع نصف هذه الإرادة. لكن الأحزاب والمجتمع المدني لم يضعا المجتمع على الطريق الصحيح للحصول على هذه الإرادة. الأحزاب ضعيفة ومخترقة من الأمن وقيادتها في صراع داخلي دائم ولا تمتلك الخيال السياسي لجذب الجماهير إليها واستخلاصها من قبضة السلطة. مظاهرات الشوارع في غياب قيادات عليها توافق عام مع عدم وجود حد أدنى من التنسيق بين القوى السياسية لن يخلق سوى الفوضى؛ والشعب المصري تاريخيا ضد الفوضى لأنه دائما ما كان يدفع الثمن. الفوضى الخلاقة كان من الممكن أن تقود إلى الطريق الصحيح لكنها تستلزم وجود قوى سياسية متعاونة وتضع النظام في مأزق لا يستطيع الخروج منه سوى بالاتفاق مع هذه القوى وهو الشرط الغير متوفر في الوقت الحالي ونظرا إليها الجميع باستخفاف واستنكار.

النظام يمتلك 7 ملايين موظف يدينون له بالولاء أكثر من رغبتهم في التغيير وبالتالي يصنعون له استقرارا هشا في غياب أحزاب قوية. لابد أن تمتلك الأحزاب القدرة على مخاطبة جيش الموظفين لإخراجهم من هذا الولاء الحكومي وإقناعهم أن

مصالحهم مع الحريات؛ وبالتالي فزوال القطاع العام وتخفيض عدد الموظفين إلى حده الأدنى أهم الشروط الضرورية لإحداث التقدم الذي نرغب فيه جميعا .

الإصلاح الاقتصادي سوف يتأخر إلى حين التقدم في مسارات الإصلاح السياسي وهذه إحدى معضلات الوضع المصري الراهن ومن ثم يحتاج الأمر إلى حلول إبداعية تقلل من التأثير السلبي للإصلاح السياسي على الأوضاع الاقتصادية للشرائح الدنيا في مصر ووضعها المتدني والذي سوف يزداد سوءا يوما بعد يوم وفى النهاية لن يكون أمامنا سوى الإصلاح السياسي وربما بشروط اكتر صعوبة من شروط اليوم .

الإصلاح السياسي:

نحن مؤسسو الحزب المصري الليبرالي نرى أن الإصلاح السياسي هو نقطة البدء وذلك على العكس تماما مما تذهب إليه قوى اليسار عموما وكذلك ما تصنعه لجنة السياسات في الحزب الوطني، الإصلاح من داخل المؤسسات يحتاج إلى شروط يجب العمل للوصول إليها هي البرلمان والأحزاب الفاعلة .

1 – برلمان من خلال انتخابات نزيهة:

حصول مصر على برلمان حقيقي يشبه طلبنا للعنقاء في استحالته، ولكن دعونا نتحدى المستحيل كما فعل أجدادنا الفراعنة العظام وأحدثوا نورا في ظلمات الحياة البدائية.

يحتوى القطر المصري على عدد 222 دائرة انتخابية لو مثل كل دائرة نائب واحد، بعد إلغاء بدعة الـــ 50٪ للعمال والفلاحين، لصار لدينا 222 نائبا وهو عدد معقول

يسمح بمناقشات أكثر فاعلية، تجري الانتخابات على مرحلتين بعد تقسيم كل دائرة إلى مائة قسم، كل قسم سيكون من الصغر بحيث تقل مصاريف الدعاية إلى حدها الأدنى ويتمكن كل ناخب من معرفة المرشحين معرفة شخصية إلى حد كبير، وهو الأصل في فلسفة الانتخابات، ويعرف أيضا أهدافه وبرنامجه في حالة نجاحه. صغر مساحة الأقسام وبالتالي قلة عدد المرشحين وفى وجود نشاط حزبي فعال سيجعل من الصعوبة التدخل الأمني أو التزوير، بعد المرحلة الأولى سيكون لدينا 100 مرشح ناجح في كل دائرة. بعدها يجتمع هؤلاء ال 100 في مكان مغلق لكي يختاروا واحدا منهم لتمثيل الدائرة وفى هذه المرحلة لن يكون هناك أي إمكانية للتزوير فكل مرشح يسعى لكي يكون النائب ومن المتوقع أن يحصل على هذا الشرف أكثرهم قدرة على الإقناع وليس أكثرهم قدرة على الخطابة ومغازلة الجماهير البسطاء أو تقديم رشاوى الزيت والسكر والفلوس كما يحدث حاليا .

هنا البرلمان تكون مهمته الأولى صياغة دستور جديد للبلاد من خلال لجنة من 50 عضوا، ممثلا لنصفها من أعضاء المجلس ونصفها الأخر من أهل الاختصاص في صياغة الدساتير على أن يكون عشرة منهم خبراء أجانب من الدول العريقة في الممارسة الديمقراطية.

نحن في الحزب المصري الليبرالي ندعو أن تكون للرأسمالية صاحبة الاستثمارات الكبيرة والتي لا تخضع لتوجيهات الحكومة والبيروقراطية نصيب كبير لتقليص دور الدولة في الاقتصاد. وهو في تصورنا المعنى الحقيقي لليبرالية الاقتصادية ومن ثم الليبرالية السياسية.

2 – الأحزاب :

الأحزاب مؤسسات مدنية ملك للجميع، يقبلها المجتمع أو يرفضها بما يحقق مصالحه وبالتالي فللجميع الحق في تكوين الأحزاب بغض النظر عن العدد ودون المرور بلجنة غير مبررة تسمى لجنة شئون الأحزاب، فالجميع ونحن معهم يرفض الأحزاب الدينية والعسكرية ونقبل بالأحزاب المدنية، ولان الأحزاب تخاطب الجميع وتسعى لتمثيلهم فهي تخاطب المسلمين والمسيحيين على حد سواء ودون تفرقة لذلك لابد أن يكون خطابها خطابا مدنيا خاليا من كل العبارات الدينية فلا نقول " قال الله وقال الرسول أو قال بولس الرسول" . الخطاب المدني هو المخرج من حريقة الاحتقان الطائفي والفرز الديني القائم على قدم وساق هذه الأيام.

الخطاب الديني.

كافة الخطابات الدينية غير قادرة على التطور من داخلها أو بمبادرة من أصحابها. والأكثر من هذا أن الخطاب الديني الإسلامي في مصر حالياً يتراجع ويتجه إلى المزيد من التشدد والاهتمام بصغائر الأمور الحياتية التي لا تحتاج إلى هذا الكم الهائل والمتناقض من الفتاوى الدينية. لم يعد التسامح وقبول الآخر كما كان الحال سابقاً من أهم الصفات المصرية وحل مكانها رغبات محمومة للفرز الديني وتقسيم مصر إلى مسلمين وأقباط يسودهما جو من التربص والخوف اللامبرر؛ ونرى أن السبب الرئيسي لكل هذا هو وجود المجتمع اللاسياسي لمدة تزيد عن النصف قرن. إن المجتمع المسيس هو الوحيد القادر على تجاوز الخطاب الديني المنغلق على ذاته وذلك

من خلال شروط حصرية هي تداول السلطة سلمياً وانتخابات نزيهة وأحزاب فاعلة ومشاركة.

- كيف تقود الأحزاب المجتمع المصري إلى امتلاك نصف الإرادة السياسية، الطريق الذي نراه في الحزب المصري الليبرالي هو امتلاك هذه الأحزاب القدرة على مخاطبة الناس والعمل على إرشادهم إلى مصالحهم الحقيقية وفضح كل الممارسات غير القانونية وغير الديمقراطية التي تمارسها السلطة في حق الجميع. الصحافة غير كافية فالكثيرون لا يقرؤون، إذن هنالك حاجة إلى آلية اقرب للتواصل مع الجميع وفى نفس الوقت تكون هذه الآلية قادرة على فضح الأحزاب غير القادرة على تقديم أي حلول للخروج من الوضع الراهن، وهى أحزاب كثيرة ولا مبرر لوجودها أصلا. الوسيلة التي نراها وندعو إليها هي امتلاك الأحزاب لقناة تليفزيونية أرضية، تنفق عليها الأحزاب وتشرح من خلالها برامجها وتقدم للناس قياداتها دون أدنى مراقبة من الحكومة وهو ما نعتقد سوف يؤدى إلى زوال وزارة مشبوهة هي وزارة الإعلام الفاشستي، بقايا فكر جوبلز والفكر السلفي المتخلف. امتلاك قناة تليفزيونية أرضية هي البداية الحقيقية لأحزاب تستحق الحياة وهو الهدف الذي نظنه أكثر أهمية من المظاهرات وطلب الدعم من الحكومة مع التأكيد أن التظاهر السلمي حق أصيل من حقوق الشعوب.

الإصلاح الاقتصادي :

الوضع الاقتصادي الحالي المتدني سوف يعرقل كل إصلاح سياسي ما لم يحدث تحسن يشعر معه المواطن بجدوى الكلام في السياسة وهو ما يترجمه البعض بأولوية

الإصلاح الاقتصادي مثل اليسار والجناح الجديد في الحزب الوطني. اليسار يصر على أن الإصلاح الاقتصادي هو العودة إلى القطاع العام وتدخل الدولة في تفاصيل الحياة والجناح الجديد يرى أن الإصلاح يعنى المزيد من الخصخصة وكلا الأمرين يحتاج إلى قرار سياسي، ومن حق الشعب وحده أن يقرر الطريق. الأحزاب والبرلمان هم نواب الشعب سياسيا وبرلمانيا بشرط أن تكون الأحزاب والبرلمان منظمات حقيقية وبالتالي عدنا مرة أخرى للإصلاح السياسي. حدوث انفراجة اقتصادية أمر ضروري وربما حتمي للسير في الطريق السياسي وهو الأمر الذي نؤكد على ضرورته.

الإصلاح الثقافي :

بالعودة إلى الهوية المصرية يبدأ الإصلاح الثقافي والذي يعنى لدينا الانفتاح على ثقافات العالم والانعتاق من وهم الغزو الثقافي. حرية التعبير وحرية العقيدة صارت بديهيات وينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي وقعت عليه مصر منذ عام 1948.

الثقافة بناء فوقى لكل من الاقتصاد والسياسة والحالة الاجتماعية والبيئية لكنها وفى نفس الوقت وبعد مرور الوقت الكافي تصير للثقافة استقلاليتها وآليات تطورها المستقل عن الأبنية التحتية التي أفرزتها. بعد هذه الاستقلالية يكون للثقافة تأثيراتها المهمة على كل من السياسة والاقتصاد. الدور المهم والمحوري الذي لعبته الثقافة في مسيرة تطورنا واضحا ومن أمثلتها موقف الأزهر الرجعى من الشيخ محمد عبده وما نعانيه حاليا من ثقافة الإرهاب؛ وثقافة الإرهاب أبدعتها جماعة الإخوان

المسلمين عندما اغتالت ماهر والنقراشي والخازندار ثم سيد فايز الرجل الثاني في جهازهم السري. الإسلام السياسي طور الإرهاب إلى ثقافة الانتحار والتي يطلقون عليها العمليات الاستشهادية وهى درجة عالية من الإرهاب تستهدف الأبرياء دون سابق إنذار. الإرهاب والانتحار أشياء غريبة عن العقلية المصرية المسالمة يجب العمل ضدها ومحوها من الوجود . إن هيئة ثقافية كبرى تعيد إلى أدباء وفناني مصر كرامتهم وقيمهم السامية وتكون مهمتها إيصال المنتجات الثقافية بكل أنواعها إلى كل ربوع مصر. إن حماية الثقافة من المتنطعين وإطلاق الحرية للفنانين والأدباء مع كفالة الحياة الكريمة التي يستحقونها ربما تكون هي قاطرة التقدم للمجتمع بكل طوائفه.

دولة القانون. القانون أداة فوق الأفراد جميعاً بلا أي استثناء وبصرف النظر عن مكانتهم وانتماءاهم فالجميع متساوون أمام القانون دون النظر إلى الدين أو السلطان أو المال أو المهنة فالجميع لهم نفس الحقوق وعليهم ذات الواجبات. فالقانون يؤسس العدل والمساواة في المجتمع.

الاقتصاد. الاقتصاد حر ويقوم على المشروع الفردي؛ لكن الوطن ملك الجميع وللجميع نصيب في خيراته، وللدولة دور أساسي في ضمان حقوق الجميع في الفرص المتساوية في العمل والتعليم والصحة والمسكن والمياه النقية ... الخ.

الدعم. لا بديل عن الدعم النقدي وعلى الدولة أن تبحث عن مستحقيه بدأب وتوصله إليهم، بدلاً من تعقيدات السرقة التي أدخلت فقراء المجتمع فيها.